

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٣٩

الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

- افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠. (د) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود
- البند ٥٦ من جدول الأعمال (تابع) (هـ) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الكاريبية
- التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (أ) تقرير الأمين العام (A/59/303)
- تقرير الأمين العام (A/59/303) (و) التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا
- التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية (ب) تقرير الأمين العام (A/59/303)
- القانونية الآسيوية - الأفريقية (ز) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
- تقرير الأمين العام (A/59/303) مشروع القرار (A/59/L.1)
- التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (ج) تقرير الأمين العام (A/59/303)
- تقرير الأمين العام (A/59/303) مشروع القرار (A/59/L.3)
- تقرير الأمين العام (A/59/303) مشروع القرار (A/59/L.6)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

- (ط) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية
للفرانكفونية
تقرير الأمين العام (A/59/303)
- (ي) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي
تقرير الأمين العام (A/59/303)
مشروع القرار (A/59/L.5)
- (ك) التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية
لأمريكا اللاتينية
تقرير الأمين العام (A/59/303)
- (ل) التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
تقرير الأمين العام (A/59/303)
- (م) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة
الكيميائية
مذكرة من الأمين العام (A/59/297)
مشروع القرار (A/59/L.8)
- (ن) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون
في أوروبا
تقرير الأمين العام (A/59/303)
- (س) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول
الأمريكية
تقرير الأمين العام (A/59/303)
- (ع) التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي
تقرير الأمين العام (A/59/303)
مشروع القرار (A/59/L.12)
- (ف) التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط
الهادئ
تقرير الأمين العام (A/59/303)
مشروع القرار (A/59/L.11)
- (ص) التعاون بين الأمم المتحدة واللجنة التحضيرية
لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
مذكرة من الأمين العام (A/59/296)
مشروع القرار (A/59/L.7)
- (ق) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية
للجنوب الأفريقي
تقرير الأمين العام (A/59/303)
- (ر) التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة
باللغة البرتغالية
السيد تجيتينديرو (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية):
حيث أن هذا أول بيان أدلي به أمام الجمعية العامة في هذه
الدورة، أود أن أغتنم هذه الفرصة النادرة لأهنتكم شخصيا،
يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية.
إن التقرير الموحد للأمين العام (A/59/303)
والمعروض علينا يلفت الانتباه إلى الطابع الشامل لأنشطة
الأمم المتحدة في مجالي السلم والتنمية، وكذلك إلى أهمية
تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات الإقليمية.
والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر
نتمنه نحن في أفريقيا كثيرا. فمساعدة الأمم المتحدة للاتحاد
الأفريقي خلال فترته الانتقالية من منظمة الوحدة الأفريقية
كانت ذات أهمية كبيرة. وفي ذلك السياق، نرحب بزيادة
التفاعل بين مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومفوضية
الاتحاد الأفريقي. وحيث تواصل أفريقيا تنفيذ الشراكة

(تجديد أفريقيا)، مصدرا فعالا للمعلومات. فبالإضافة إلى أنها تنشر على العالم معلومات عن التطورات في أفريقيا، فإنها تمكن خمس مناطق دون إقليمية في أفريقيا من أن تظل على اطلاع على التطورات في مناطقها وفي القارة ككل.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد داو ث (أستراليا).

سأتكلم قليلا عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي هذا الصدد، نؤيد الملاحظات التي أبدتها ممثل جمهورية بوتسوانا، الذي تكلم باسمنا جميعا.

إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لديها علاقات طويلة الأجل مع الأمم المتحدة، تعود إلى أيام الكفاح لتحرير الجنوب الأفريقي من الاستعمار. والجماعة الإنمائية بوصفها جماعة، لا تزال تسهم في تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، وبالتالي فإنها تستفيد استفادة كبيرة من حسن معاملة الدول هذه. ولذلك، طلبت الجماعة الإنمائية من الأمين العام أن يمنحها مركز مراقب في الجمعية العامة. ونحن واثقون بأنه يسعنا الاعتماد على دعم الجميع، خاصة المنظمات الإقليمية الممثلة في الجمعية.

وفي آذار/مارس من هذا العام، اعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي خطة للتنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية. وقد راعت الجماعة الإنمائية في وضع تلك الخطة التحول الجاري في الاتحاد الأفريقي وبدء مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وعلى الصعيد العالمي، من بين التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجماعة الإنمائية عملية العولمة وتأثيراتها، التي تشمل، من بين أمور أخرى، القيود المالية والتجارية والتكنولوجية. وبالتالي، فإن خطة التنمية الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية. وتواصل الجماعة الإنمائية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة من خلال مختلف البرامج في ميادين من قبيل السلام والأمن، والصحة، والتعليم، والبيئة، وإدارة

الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي هي شراكة مع بقية العالم، فإن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بوسعه جيدا التشجيع على إحراز التقدم في تنفيذ هذه الشراكة وتعبئة الدعم لها من خلال منظومة الأمم المتحدة. وبعد أن أصبح الاتحاد الأفريقي الآن فعالا تماما، نعتقد أن المساعدة المقدمة أثناء الفترة الانتقالية ينبغي ترجمتها إلى برامج تعاون فعلية. وفي ذلك الصدد، نشيد بالخطوات العملية التي اتخذها برنامج الأغذية العالمي لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي، وندعو إلى تقديم الدعم في المجالات الأربعة الرئيسية ذات الأولوية والمتفق عليها بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي.

إن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال السلم والأمن، خاصة في بعثات حفظ السلام وفي التوسط من أجل تحقيق السلام، يعزز الأمن في أفريقيا. ولكن يجب التشديد على وجوب تنفيذ عمليات حفظ السلام والجهود الإنسانية معا. وهذا لا ينسحب على حالة الصراع في دارفور وحدها، بل وعلى حالات الصراع الأخرى أيضا.

عندما يتردد المجتمع الدولي في الاستجابة بسخاء للمناشدات الإنسانية إزاء حالات الصراع والطوارئ الأفريقية، فإنه للأسف يصيب جهود السلام بنكسة ويؤدي إلى تفاقم هذه الحالات. ولذلك، من المهم تعميق التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وكذلك بين منظومة الأمم المتحدة ككل ولجنة الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أشير إلى أن التحديات ومستوى خبرة المنظمات الإقليمية يتفاوتان من منطقة إلى أخرى. وأن تقاسم المعلومات والخبرة يؤدي إلى توفير الموارد الشحيحة، ويمنعنا من أن نبدأ من الصفر، ويمكننا من مواءمة قصص النجاح لتتماشى مع الظروف الإقليمية. وفي ذلك الصدد، تظل المجلة التي تصدر مرة كل ربع سنة، Africa Renewal

ناميبيا عضوا مخلصا في الاتحاد البرلماني الدولي، وحظيت برؤية التطورات المثيرة للاهتمام التي مرت بها المنظمة، خاصة في مجال الإصلاح، والأهم تعاونه مع الأمم المتحدة. وكما نعرف جميعنا، فإن الاتحاد، الذي أسس في عام ١٨٨٩، منظمة دولية تجتمع في إطارها برلمانات العالم.

وموضوع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي مناسب حقاً، لأنه في حين تمثل الأمم المتحدة، إلى حد كبير، الذراع التنفيذي للدول الأعضاء، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يمثل الذراع التشريعي للدول الأعضاء. ولذلك، من المهم أن نرحب بمركز مراقب الذي منحه الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي، وبالجهد المستمرة الهادفة إلى تحسين العلاقة بين هاتين المنظمتين.

وعلى مدى السنوات الماضية، أكدت المجالس البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن من المهم الأخذ بحلول للصراعات العالمية على نحو متعدد الأبعاد لدعم وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وكما جاء في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/59/303)، ما فتئ الاتحاد البرلماني الدولي يعالج قضايا شبيهة بالقضايا التي تهتم بها الأمم المتحدة. إذ يتعين على برلمانيي العالم من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، أن يعالجوا قضايا الصراع، كما شهدنا في العراق ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا والشرق الأوسط، وغيرها من المناطق الساخنة في العالم. وعالج الاتحاد البرلماني الدولي، في مختلف منتدياته، قضايا تتعلق بالتجارة والتنمية ومجتمع المعلومات والإرهاب وحماية وتشجيع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ونحن نتطلع إلى توصيات الفريق الرفيع المستوى التي ستصدر في وقت لاحق من هذا العام. فضلاً عن ذلك، وإذ نمضي قدماً لاستعراض نصف المدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، سيؤدي الاتحاد البرلماني

الموارد بصورة مستدامة، والتجارة. ونحن ممتنون لدعم منظومة الأمم المتحدة، وندعو إلى زيادة الموارد للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

والظروف المناخية المعاكسة في الجنوب الأفريقي تؤدي إلى تكرار الجفاف والفيضانات، مما يفضي إلى حالات طوارئ تشمل نقص الغذاء. وفي ذلك السياق، نرحب بإنشاء مكتب الدعم الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمكتب منسق الشؤون الإنسانية في الجنوب الأفريقي والمكتب الإقليمي المشترك بين الوكالات لدعم التنسيق، الذي أثبت فعاليته في إيصال المساعدة الإنسانية وتنسيقها. واسمحوا لي أن أشدد على أن المكتب الإقليمي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يستطيع أن ينسق إيصال المساعدات فحسب. ويجب أن تأتي المساعدة من المجتمع الدولي بأسره لتكميل جهود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ونظراً لأن البند قيد النظر هو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، سأكون مقصراً إن لم أعرب عن شكر وامتنان وفدي للاتحاد الأوروبي وسائر الشركاء في التنمية، الذين لا يزالون يساعدون جهود التنمية التي تبذلها في منطقتنا بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ويقودني هذا إلى موضوع عزيز علي وعملت من أجله عدة سنين منذ استقلال ناميبيا، وهو الاتحاد البرلماني الدولي.

لقد دعا الاتحاد البرلماني الدولي دائماً إلى إيجاد نظام قوي وفعال متعدد الأطراف تكون الأمم المتحدة محوره. ففي نهاية المطاف، يتكون الاتحاد البرلماني الدولي من برلمانيين من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

بعد ولادة ناميبيا في عام ١٩٩٠، كان الاتحاد البرلماني الدولي من أول المنظمات الدولية التي انضم بلدي إليها. وعلى مدى الأعوام الأربعة عشر الماضية، كانت

البرلماني، كالاتحاد البرلماني الدولي على صعيد دولي، ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الصعيد الإقليمي، أن تؤدي دورا خاصا في هذا السياق.

وقد درجت المؤسسات السويسرية على اعتماد نهج منفتح تجاه المجتمع المدني بشكل عام. ويؤدي الممثلون المنتخبون، بخاصة أعضاء البرلمان، دورا أساسيا في نقل تطلعات المجتمع المدني وشواغله. ولذلك نحن مهتمون بصورة خاصة بالمقترحات الأخيرة الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر انفتاحا على البرلمانات الوطنية، وبالتالي على شركاء جدد من المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ولاحظنا أيضا باهتمام كبير التوصيات الواردة في تقرير كاردوسو الأخير، الذي يدعو بشكل خاص إلى تحسين مشاركة البرلمانات الوطنية في أعمال الأمم المتحدة. فمن الضروري أن تسمع أصوات الناس. وقد أثبتت التجربة التاريخية أن البرلمانات هي أفضل من يفصح عن طموحات الشعوب إلى العيش معا بسلام، وباحترام هويتها.

إن مجلس أوروبا مثال للمنظمات الإقليمية التي تستطيع بفضل شبكة قوية من الاتفاقيات ضمان اتحاد وثيق تتزايد قوة العلاقة بين أعضائه. فمنذ أن انهار جدار برلين، تعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بلا كلل لخلق عهد جديد من الديمقراطية، والسلام والوحدة للقارة الأوروبية.

ومنذ أن أصبحت سويسرا عضوا كاملا العضوية في الأمم المتحدة كنتيجة لمبادرة الشعب السويسري وقراره، أبدى البرلمان الفدرالي اهتماما بالغا بنشاطات الأمم المتحدة. وتبلغ حكومة بلدي البرلمان بالموقف الذي تتخذه في الأمم المتحدة وتتشاور معه في هذا الصدد. وتشجع الحكومة البرلمانين على المشاركة في مناقشات الجمعية العامة. ولهذا أشرف الآن بتناول الكلمة أمام الجمعية، بوصفي رئيسا

الدولي، من خلال المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات، رأيته بشأن قضية التنمية هذه الهامة جدا.

وفي الختام، نؤيد الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير الأمين العام المتعلقة بهذه المسألة.

السيد بييري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لا تحتاج إلى التشديد عليها. والهدف هو تحقيق توزيع أفضل للمهام بين الأمم المتحدة، وهي أهم منظمة ذات طابع عالمي، والمنظمات الإقليمية والقطاعية، التي تهدف إلى إيجاد أفضل الحلول الممكنة لمشاكل معينة من مشاكل عصرنا.

ونحن نرى أن الدور البارز الذي تؤديه الأمم المتحدة في حفظ السلام، وفي التفويض باستخدام القوة مبدأ أساسيا. فعدا عن حالات الدفاع المشروع عن النفس، لا يجوز استخدام القوة إلا بموافقة مجلس الأمن.

ومفهومنا لطبيعة العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يركز على مبدأ آخر هو مبدأ تفريع السلطة. وتضع سويسرا، بكانتونات الستة والعشرين ومقاطعاتها الألفين والثمانمائة، مبدأ تقاسم المهام موضع التنفيذ يوميا، مما يمكن الجهات الفاعلة على الأرض من صياغة وتنفيذ الحلول التي تستجيب استجابة مثلى لاحتياجات السكان المحليين، وذلك بالتعاون مع السلطات العليا.

ولا مجال للشك في الحاجة إلى مناقشة التحديات المعاصرة الرئيسية في مجالات الأمن والتنمية المستدامة في كل جوانبها واحترام حقوق الإنسان على المستوى الدولي داخل مؤسسات الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن المنظمات الإقليمية والقطاعية أن تؤدي دورا أساسيا في البحث عن حلول ملائمة للسياقات الإقليمية والاجتماعية والثقافية المحددة ولتنفيذ هذه الحلول. ونحن نرى أن المنظمات ذات البعد

أوروبا والأمم المتحدة. ونحن نرحب بالتقرير الذي أعده الأمين العام، فهو يشكل أساساً مفيداً لمناقشتنا حول تطوير العلاقات بين المنظمين.

لقد نفذ مجلس أوروبا، في أوروبا، أفكار الأمم المتحدة ومبادئها. وتعمل الصكوك والآليات الأوروبية لضمان مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون لأكثر من ٨٠٠ مليون شخص. وطبقت هذه الأفكار والمبادئ المتشاطرة من خلال التعاون الوثيق بين مجلس أوروبا ومنظمات الأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية.

ونرحب بمواصلة تطوير التعاون بين مجلس أوروبا وأسسة الأمم المتحدة. وفي عالم يزداد تكافلاً، يسيطر تهديد الإرهاب على جدول الأعمال السياسي الدولي. ويتشاطر مجلس أوروبا والأمم المتحدة الرأي في أن تهديد الإرهاب العالمي يجب مواجهته ببرد عالمي. وقرار مجلس الأمن ١٥٦٦ (٢٠٠٤) خطوة هامة تجاه مواصلة توطيد الجهود الدولية ضد الإرهاب. ويعتقد مجلس أوروبا أن أي رد على الإرهاب يجب أن يكون وفقاً لقيم الديمقراطية وسيادة القانون. ونعتقد أن لجنة خبراء الإرهاب في مجلس أوروبا ستصبح شريكة أكثر أهمية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

ويلتزم مجلس أوروبا بالنهوض بالحوار بين الثقافات. فبالحوار وحده يمكننا النهوض بحقوق الإنسان والتسامح والحكم السليم والتنمية الاقتصادية وبالتالي تعزيز الاستقرار وضمان الازدهار. ومن خلال زيادة التعاون مع المنظمات

للفد السويسري إلى الاتحاد البرلماني الدولي وبوصفي عضواً في الوفد السويسري الرسمي.

إن فرص التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي - برلمان البرلمانات - هائلة وحديثة بالتطوير. كما أن نص مشروع القرار حول التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة، يرسى أساس تعزيز التعاون بين المنظمين، ويلقي الضوء على المساهمة البرلمانية المتزايدة، والدعم الذي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي تقديمه إلى الأمم المتحدة.

إن القرار بعقد مؤتمر ثانٍ لرؤساء البرلمانات الوطنية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، رمز هام لهذا التعاون. وسيكون هذا المؤتمر اجتماعاً مشتركاً للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لبحث السبل الممكنة لتعزيز البعد البرلماني للتعاون الدولي في مجالات السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان والديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

ذلك مثال محدد على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يرمي إلى تمكيننا من إيجاد حلول عالمية للمشاكل التي تواجهنا في بداية القرن الحادي والعشرين - مشاكل من قبيل الحرب والجوع والمرض والبطالة والتوزيع غير المتساوي للثروة والمعرفة. إن بلدي، سويسرا، مستعد ببطبيعة الحال، لأداء دوره في حل تلك المشكلات الضخمة.

السيد لوفلد (النرويج) (تكلم بالانكليزية):

إن النرويج، بصفتها عضواً مؤسساً لمجلس أوروبا، أعطت دائماً هذه المنظمة أولى الأولويات. فخلال رئاستنا الحالية للجنة وزراء مجلس أوروبا، عملنا على المزيد من تعزيز وتقوية التعاون بين مجلس أوروبا والمنظمات الأخرى. وبهذه الروح نرحب بفرصة استعراض مركز التعاون بين مجلس

وسررت على وجه الخصوص برؤية أن مشروع القرار يلاحظ أيضا الاهتمام البناء الذي أبدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بإصلاح الأمم المتحدة. وأقول ذلك لأنه يشرفني كوني عضوا في الجمعية البرلمانية وعضوا في لجنتها للشؤون السياسية، التي أصدرت تقريرا في وقت سابق هذا العام معنونا "تعزيز الأمم المتحدة".

إن ذلك التقرير يشجع الأمم المتحدة على الاستخدام التام لخبرة المنظمات الإقليمية مثل مجلس أوروبا في التصدي للتهديدات العالمية وفي تنفيذ برامج الأمم المتحدة وأنشطتها المختلفة. ولا يمكن لتجربة مجلس أوروبا في مجالات محددة مثل تطوير الأمن الديمقراطي والاستقرار، وأنشطة المجلس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتدابير بناء الثقة، وحماية الأقليات الوطنية، وتشجيع الفرص المتساوية بين النساء والرجال، ومكافحة العنصرية إلا أن تعزز وتستكمل عمل الأمم المتحدة بينما تسعى إلى الرد على التهديدات العالمية الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

كما يدعو التقرير إلى إدخال بعد برلماني على عمل الجمعية العامة. وتعضد التجربة الطويلة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الرسالة التي مفادها أن الأعضاء المنتخبين للبرلمانات الوطنية يمكن أن يقدموا حلولاً للمشاكل التي قد تواجه الحكومات - والأمم المتحدة ذاتها - صعوبة في حلها. وحيث فشلت الأنشطة الحكومية الدولية والدبلوماسية في مستوى القمة، يمكن لمبادرات بين البرلمانيين أن تبدأ مبادرات في وسعها أن تنجح على مستوى القاعدة.

وتعود العلاقات بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة إلى ما يربو على ٥٠ عاما، ويستمر تعاوننا في التحسن. ويتخذ هذا التعاون أشكالا عديدة، بما فيها عقد الاجتماعات بين هيئات منظمينا. وكان مثالا على ذلك الاجتماع الذي عقد

الإقليمية ودون الإقليمية، يمكننا تحسين التفاعل بين مختلف الشركاء لبناء مجتمعات ديمقراطية تركز على سيادة القانون. ومنذ عام ١٩٩٤ يعقد مجلس أوروبا، والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اجتماعا ثلاثيا سنويا رفيع المستوى. وقد ساهمت بضع منظمات ومؤسسات أخرى، خلال السنوات الأخيرة في هذا الاجتماع. ونتطلع إلى زيادة تطوير الاجتماع السنوي كساحة للحوار.

ونلاحظ أن الأمين العام في بيانه الافتتاحي أمام الجمعية العامة خلال هذه الدورة، أكد أهمية سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي. ويشكل هذا المنظور أساسا جيدا لاستكشاف الإمكانيات لزيادة تعزيز التعاون بين هاتين المنظمتين.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى على التعاون الوثيق والشامل بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة. وتتطلع الرئاسة النرويجية إلى هذه الفرصة لمواصلة تطوير هذه العلاقات.

السيد أتكينسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أبدأ بياي بتقديم الشكر لممثل النرويج، الذي تكلم من فوره بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، وأن أؤيد بالكامل ذلك البيان.

وأود أن أتكلم على وجه التحديد عن العلاقات بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا بوصفها نموذجا للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وتشعر المملكة المتحدة بالسرور لأن مشروع قرار هذا العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يعترف بالدور الهام الذي يضطلع به مجلس أوروبا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية التعددية في جميع أنحاء أوروبا، ومساعدتها بذلك على متابعة أهداف الأمم المتحدة ومثلها العليا.

وللاستقرار في القرن الحادي والعشرين وكيفية تحسين التعاون. واتفق المشاركون على زيادة مكافحة العنصرية وكره الأجانب وجميع أشكال التعصب الديني والتمييز. كما أنهم أبرزوا اتفاقيات مجلس أوروبا وآلياته للرصد في هذا الميدان وحثوا على إقامة تعاون أوثق بين المنظمات الشريكة.

كما أكد المشاركون في الاجتماع على الحاجة إلى إنشاء شبكة فعالة لمكافحة أعمال الإرهاب، التي تؤثر بشكل خطير على التمتع بحقوق الإنسان، وبخاصة الحق في الحياة، وشددوا على الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان بمقتضى القانون الدولي. وفي ذلك الصدد، فإننا رحبنا بالمبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وبالعمل الجاري حالياً.

ونحن في أوروبا لا ننسى أننا بدورنا عانينا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الخاصة بنا، قبل وقت قصير جداً في ١١ آذار/مارس هذا العام في مدريد، وفي ٢٤ آب/أغسطس في الجو فوق روسيا، أعقبهما الحادث الذي وقع في ٣ أيلول/سبتمبر في بيسلان. أي من دولنا الأعضاء ستكون التالية؟ ويقتضي الانتصار في هذه الحرب دعم كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

واستنتجت لجنة الخبراء في مجال الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا مؤخراً أن في وسع مجلس أوروبا أن يجلب المزيد من القيمة المضافة إلى مكافحة الإرهاب من خلال إبرام صكوك مركزة ومستهدفة على نحو دقيق تتعامل مع منع الإرهاب وسد الفجوات القائمة في القانون الدولي بشأن إجراءات مكافحة الإرهاب.

إن الإطار القانوني الدولي الرامي إلى مكافحة الإرهاب واسع بالفعل، وينبغي منح أولوية أعلى للحصول على أوسع تصديق ممكن على الاتفاقات القائمة وتنفيذها. وتظل المملكة المتحدة ترى أن الصك القانوني الإضافي الأكثر

في باريس في شباط/فبراير الماضي وفد من الجمعية البرلمانية وأعضاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمم العام. وأثبت هذا التبادل للآراء أنه مفيد لكلا الجانبين، إذ أنه يبرز الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية مثل منظمنا - ليس بوصفها أطرافاً فاعلة مستقلة، ولكن بالتعاون مع الأمم المتحدة في الرد على التهديدات والتحديات العالمية.

وتوفر كوسوفو نموذج أخرى للتعاون إذ مرة أخرى، بناء على طلب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سينشئ مجلس أوروبا بعثة مراقبة انتخابية إلى الانتخابات المقبلة للجمعية كوسوفو. كما أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقعت مؤخراً على اتفاقين سيمهدان الطريق لتطبيق اثنتين من اتفاقيات مجلس أوروبا لحقوق الإنسان في كوسوفو. وهاتان الاتفاقيتان هما الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية والاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة.

وكما يظهر توقيع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مؤخراً على اتفاقين لمجلس أوروبا، فإن الإسهام الأساسي لمجلس أوروبا في حقوق الإنسان يتمثل في صكوكه القانونية. وبطبيعة الحال، فإن أكثر الصكوك شهرة هو الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي بنت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتشكل الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات الوطنية التابعة لمجلس أوروبا صكاً آخر ملزماً قانوناً يقوم على أساس المبادئ الواردة في نصوص الأمم المتحدة.

وأود أيضاً أن أبرز الاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى الذي عقد في فيينا في شباط/فبراير هذا العام بين ممثلي الأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وناقش ذلك الاجتماع كيفية التصدي للتهديدات للأمن

وسترکز ملاحظات وفد بلدي بشكل أساسي على التعاون مع الاتحاد الأوروبي، ومع منظمة المؤتمر الإسلامي، وأخيراً، على العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمة الفرانكوفونية الدولية.

وفي البداية، يرحب وفد بلدي بوجود إطار للتشاور بين الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات الإقليمية. وسيوفر استعراض تلك الآلية، المقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٥، فرصة لوضع الخطط لإجراء المتابعة العملية في المستقبل.

لقد كانت مساهمة الأمم المتحدة في ترسيخ مؤسسات الاتحاد الأفريقي المقامة مؤخراً مساهمة ملموسة وهامة. فقد شارك مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بشؤون أفريقيا في صياغة الإطار الاستراتيجي للاتحاد وفي تعبئة الجهود الدولية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومكنت مساهمة الفريق الاستشاري المشترك بين المؤسسات التابع للأمين العام من تعزيز القدرات في مجال السياسات القطاعية للشراكة الجديدة.

يستدعي السياق الإقليمي والدولي الجديد إنشاء منظومة أفريقية للدفاع والأمن وإعادة توجيه نطاق مهمات مؤسسات الأمن دون الإقليمية والقارية. نرحب بمشاركة خبراء الأمم المتحدة في إقامة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وفي صياغة السياسة الدفاعية والأمنية الأفريقية المشتركة. يتطلب تعزيز قدرة مجلس السلام والأمن على التحرك بشكل فوري وعلى تنسيق أعماله أن تبذل الأمم المتحدة مجهوداً مستداماً للنهوض بتنفيذ نظام الإنذار المبكر وإقامة قوة احتياطية أفريقية وصياغة مذكرة تفاهم بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والآليات دون الإقليمية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

يشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدر قلق كبير فيما يتعلق بأمن القارة. يجب تعزيز مساعدة

قيمة من شأنه أن يكون وضع اتفاقية شاملة للأمم المتحدة بشأن الإرهاب.

وما هذه سوى بعض مجالات التعاون القائم بين منطمتينا. وإنني متأكد أن العلاقات الطيبة القائمة ستستمر وستتحسن في الأعوام المقبلة. ويضع مجلس أوروبا تأكيداً شديداً على تحسين أوجه التلاحم بين المنظمات الدولية وخفض أي تداخل قد يوجد. ولذلك السبب فإن التعاون مع المنظمات الدولية سيكون مدرجاً في جدول أعمال مؤتمر القمة الثالث لمجلس أوروبا، الذي ستستضيفه بولندا العام المقبل.

وفي الختام، يتطلع مجلس أوروبا إلى الأمم المتحدة كي تصدر المنع العالمي لنشوب الصراعات ومسائل حقوق الإنسان. وفي وسع مجلس أوروبا، بدوره، بوصفه المنظمة الأوروبية حقاً الوحيدة، أن يعزز المثل العليا التي حددها ميثاق الأمم المتحدة وأن يقدم إسهامات هامة في النهوض بالأهداف والقيم العالمية للأمم المتحدة في جميع أنحاء أوروبا.

وأؤكد من جديد باسم المملكة المتحدة على الحاجة إلى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى للاستمرار والتحسين حيثما أمكن، وإلى أن تستخدم الأمم المتحدة بالكامل خبرة المنظمات الإقليمية، مثل مجلس أوروبا، في التصدي للتهديدات العالمية وفي جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية.

السيد ديبارا (مالي) (تكلم بالفرنسية): إن وفدي أيضاً يؤيد البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. واسمحوا لي أن أعرب عن التقدير الكبير لوفد بلدي للنوعية العالية لتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/59/303) الذي هو قيد النظر الآن.

والأطفال، بما فيها من خلال تقديم المساعدة لإقامة مركز توثيق أفريقي لحقوق الإنسان.

إن دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا في مجالات المساعدة الإنسانية وإدارة الكوارث الطبيعية والأمن الغذائي ونشر المعلومات أساسي لتخفيف حدة معاناة مجموعات السكان الأكثر ضعفا. نحى افتتاح مكتب اتصال برنامج الغذاء العالمي لدى الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا.

يحيط وفد بلدي علما بالتعاون البناء القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي بخصوص القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ونعتقد، على وجه الخصوص، أن على المنظمين أن تضطلعوا بالمسؤولية الأولى في مساعدة الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع لاستعادة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة. ولهذه الغاية، يجب دعم وتعزيز اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين.

إن سجل التعاون بين المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والأمم المتحدة خلال الفترة قيد الدرس مليء بالدروس. وسواء كان في مجال الإنذار المبكر أو منع وإدارة الصراعات أو الإشراف على الانتخابات أو تعزيز القدرة على المفاوضات الدولية أو تقديم قضايا نوع الجنس أو صياغة برامج التعليم للجميع، فقد أثبتت المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية نفسها أنها منظمة دينامية. وتبدو مساهمة المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية في المرحلة الأولى الناجحة لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في جنيف أنها تبشر بالخير لنجاح المرحلة الثانية المقررة في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. فالمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية تقوم بمساهمة هامة في تعزيز تعدد

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال برنامجه للتنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية، لتنفيذ الوقف الاختياري من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والخفيفة ويجب توسيعها لمناطق دون إقليمية أخرى في القارة.

إن اعتماد خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمنع ومكافحة الإرهاب وإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي تم تدشينه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بالجزائر آخر استجابات أفريقيا لتهديد الإرهاب الدولي. ولكي يكتب النجاح لهذه المبادرات تتطلب الدعم والمساعدة التقنية والمالية من قبل منظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، تتميز حالات الصراع في أفريقيا بالتجديد الإجباري للأطفال دون سن ١٨ سنة. على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل من أجل توحيد أعمالهما في إدارة هذا الوضع.

يسلط التقرير قيد الدرس الضوء على التعاون القائم الآن بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في جهود حفظ السلام. وفيما يتعلق بالوضع المحدد في الصومال، يفتح تأسيس برلمان انتقالي وانتخاب السيد عبد الله يوسف أحمد رئيسا لجمهورية الصومال الطريق أمام إعادة السلام والأمن في ذلك البلد. وثمة حاجة ماسة إلى دعم الأمم المتحدة في توطيد تلك العملية.

وعموما، نشجع الأمم المتحدة على التوصل إلى ترتيبات مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية لإشراكها في التخطيط والإدارة الاستراتيجية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.

علاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بمساهمة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز القدرة في مجال حقوق الإنسان، وخصوصا حقوق النساء

ثالثاً، في مجال التنمية الاجتماعية، أود أن أحيي التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بغية ضمان دراسة أعمق للقضايا الخاصة بنوع الجنس.

أخيراً، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، فإن كل أشكال التعاون والعمل المشترك من قبل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي مساعدة ليس في تحليل مدى ما قطعناه في اتجاه وصول الأهداف الإنمائية للألفية فحسب، ولكن كذلك في الإعداد للمؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في نيويورك.

ترحب حكومة أندورا بالدور الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي في كل هذه المجالات وهي سعيدة بتقديم مساهمتها في المساعدة الإنمائية؛ سنبلغ في السنة المقبلة الهدف الذي تم تحديده قبل ثلاث سنوات في زيادة المساعدات.

ختاماً، أود أن أؤكد على دعم حكومة أندورا للتعاون بين الحكومات والبرلمانات في الإطار الدولي للأمم المتحدة. لقد انضمت أندورا دوماً إلى عدد من مشاريع القرارات وستواصل ذلك سعياً إلى هدف الدعم النشط لمثل هذا التعاون. ونود أن نعرب عن تقديرنا لوفد شيلي على تنسيقه المتعلق بهذا البند.

السيد سفيرين (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نتطرق اليوم لإحدى المسائل الرئيسية الواردة في النقاش الحالي حول العلاقات الدولية. وإن التعاون مع المنظمات الإقليمية مسألة أساسية بالنسبة للأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن العالميين وضمان فرص التنمية والتصدي للتهديدات والتحديات الجديدة التي يواجهها مجتمعنا. وبدعم من المنظمات الإقليمية، يمكن للأمم المتحدة أن تبني أساساً أكثر استقراراً لتحقيق الأمن والحياة الأفضل في كل مناطق

اللغات داخل منظومة الأمم المتحدة. وذلك مسعى نبيل يستحق الدعم.

السيد فيلا كوما (أندورا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم عن البند ٥٦ (ي) من جدول الأعمال المعني بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي كما يناقشه الجزء الخامس من تقرير الأمين العام (A/59/303) المعروض أمامنا اليوم. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد الاهتمام الذي أبدته رسالة وجهها في أيار/مايو ٢٠٠٤ وزير خارجية بلدي إلى الأمين العام (A/59/97، مرفق). فقد ذكر في تلك الرسالة موقف حكومة أندورا.

تؤيد أندورا تأييداً تاماً جهود الأمين العام لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ويظهر دعم بلدي كذلك في المساندة التي قدمها وفدنا البرلماني لتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي فيما يتعلق باستنتاجات فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني الذي ناقشناه خلال الدورة ١١٠ للجمعية البرلمانية الدولية التي عقدت في مكسيكو من ١٥ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

كما تؤيد أندورا المشاورات المخصصة لتحديد تصور مشترك لكيفية إدخال البعد البرلماني في عمل الأمم المتحدة. كما نرحب بالزيادة الهامة في المساهمة التي تقدمها البرلمانات عند التعاطي مع مختلف مواضيع الأمم المتحدة.

ونود أن نشدد على أربع نقاط على وجه الخصوص. أولاً، يبدو لنا أن التعاون المتنامي بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال التعليم ذو أهمية متزايدة دوماً.

ثانياً، في مجال السلام والأمن، أود أن أؤكد على العمل الجماعي الرائع بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

عمليات تثبيت الاستقرار (انظر S/PV.5007). لم يكن هذا حدثاً يحصل مرة واحدة، بل ستجري متابعته بوصفه موضوعاً طاعياً لولاية رومانيا المنتخبة في مجلس الأمن.

ومن ضمن الأمثلة الرائعة على التعاون الطيب الذي جرى مؤخراً بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بعثة الاتحاد الأوروبي لإنفاذ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية واضطلاع منظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية والأنشطة الميدانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي في جنوب شرق أوروبا وجنوب القوقاز. هذه الأمثلة تبين للمزايا العديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وكذا مختلف الترتيبات الممكنة إجرائها بين المؤسسات. كما أود أن أشير إلى التعاون الجاري بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، وأنا أتقصد أيضاً منصب رئاسة اللجنة الفرعية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا المعنية بالعلاقات الخارجية.

وقد عملت هاتان المنظمتان بشكل وثيق بشأن بضع بعثات وفي مؤتمرات دولية كثيرة. وسأذكر قليلاً منها فقط، من قبيل تدابير التعاون مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، ولا سيما في مجالات حقوق الإنسان والإصلاح القانوني والتربية والثقافة؛ والتعاون بين مجلس أوروبا وبعثة الأمم المتحدة السابقة في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالبرامج القانونية وبرامج حقوق الإنسان وتنفيذ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وإصلاح السجون ومؤسسات الاحتجاز؛ وزيادة المساهمة المتبادلة في الجهود الدولية المبذولة في مواجهة الإرهاب.

ويقوم مجلس أوروبا حالياً، بتوصية من جمعيته البرلمانية، بتكثيف علاقته مع الأمم المتحدة. كما أن كل أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالعلاقات الخارجية موجودون حالياً هنا في نيويورك بغية تبادل وجهات النظر مع مسؤولي

العالم. وتدعو الشراكة الوثيقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات.

إن العالم ليس بعد مكاناً عالمياً بحق؛ أو بعبارة أفضل، فإن العالم عالمي غير أنه غير متجانس ولن يكون كذلك. إن العالم في الحقيقة عالمي إذا ترابطت أهم الظواهر والعمليات والاتجاهات، وكانت أصداء للأحداث الرئيسية ووصلت مضاعفاتها إلى أمكنة بعيدة عن المكان الذي وقعت فيه. كما أن العالم عالمي لأن الأفكار والمعلومات تنتقل بحرية، جاعلة الناس واعين بعضهم ببعض من جهة وفي النهاية يعتمد بعضهم على بعض من جهة أخرى.

كما أن مصادر الخطر والفرص والتحديات محلية، كما هي الخلفية الثقافية والأسرية والاجتماعية التي في ظلها يرد الإنسان على تلك الأخطار والفرص والتحديات ويتصدى لها. كما أن ترابط هذه الحقائق والعوامل يمنح الوقائع المحلية أهمية عالمية. ويمكن أن يكون تعزيز القوة السياسية وأساسها المنطقي عالمياً، إلا أن الموارد، التي هي أساس أي سلطة، محلية. بالتالي، فإن أي عمل سياسي محلي في نهاية الأمر. بالفعل، فإن أي عمل عالمي عمل محلي ذو أثر عالمي. لذا فإن العولمة تفرض التمكين المحلي والتكامل الإقليمي والتعاون الأقاليمي وعلى نحو أعم التفرع.

في ظل هذه الخلفية للمنظمات الإقليمية مزايا فريدة معينة - القدرات على الانتشار الأسرع والاستعمال الأفضل للموارد والمعرفة الأدق بالواقع السياسي على الأرض، في جملة أمور أخرى - مما يجعلها منظمات شريكة تختارها الأمم المتحدة في معالجة الطيف التام للأهداف التي يتضمنها جدول الأعمال الدولي اليوم. وهذه النقطة مركزية في رؤية رومانيا لإصلاح الأمم المتحدة والعلاقات الدولية. وقد نظمت رومانيا مؤخراً، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، مناقشة في مجلس الأمن حول التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في

كما وبالمثل أود أذكر أنه، من منظور تعاوني، اتخذت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عددا من القرارات والتوصيات حول موضوع تعزيز الأمم المتحدة. ونرى أن من المنصف والمبرر تماما أن تراعي الأمم المتحدة أفكارا مشاهة تصدر عن منظمات إقليمية مثل منظمنا، وأن تشير وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة إشارة واضحة إلى تلك المساهمات.

وعلى أن نتذكر، ونحن نبحت عن أفضل أساليب التعاون، أن الخصائص المختلفة للمنظمات الإقليمية، فيما يتعلق بالعضوية وتوفير الموارد والقدرة المؤسسية وكذا فريدة كل حالة خاصة تتحدى بناء نموذج عام للتعاون. غير أنه، كما سمعنا اليوم، ينبغي أن توجه بعض المبادئ العامة العمليات التعاونية، إلى أولوية الفصل الثامن من الميثاق ودور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين. كما أنه ينبغي أن نقبل عالمية مبدأ عدم اتخاذ التدابير الرامية لتعزيز الأمن وحماية الاستقرار على حساب احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية.

وحتى تكون مناقشاتنا اليوم مجدية، يجب أن يركز التعاون على الميزات النسبية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما ينبغي أن تقرر الميزات النسبية تلك أنسب منظمة للتصدي لحالة من حالات الصراع. ولهذا السبب، يجب أن يكون التعاون عملية متواصلة تتوج بتقييم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. لذا فإننا نأسف لكون قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ما زالت تفتقر إلى الجوهر والرؤية والنهج الواقعي. وإننا نفكر بالخصوص في الوثائق التي تشير إلى علاقات الأمم المتحدة مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. إننا ندرك أن نظام القيم الأساسية الذي تنادي به تلك المنظمات الأوروبية، وخصوصا مجلس أوروبا، لا تتشاطره كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما أنه

الأمم المتحدة بخصوص مسائل ذات اهتمام مشترك وكيفية تعزيز التعاون بين منظمنا. وقد اكتسب مجلس أوروبا تجربة واسعة في مسائل جوهرية يتضمنها جدول الأعمال العالمي. وإننا ملتزمون، في إطار الأمم المتحدة، باستخلاص أفضل قيمة ممكنة من تلك التجربة وبأن نكون عنصرا نشيطا في الأمم المتحدة وفي تكييف الإطار الدولي الجديد مع الواقع الحالي الجديد.

من الجلي أن للأمم المتحدة ومجلس أوروبا أهدافا مشتركة ورؤى متشابهة كثيرة، ولكن لديهما وسائل مختلفة. لذا يمكن لكل منهما أن يطور فعاليته عن طريق التأزر. يمكن للأمم المتحدة، من بين أمور أخرى عديدة، أن تستعمل مفهوم مجلس أوروبا للأمن الديمقراطي، وآليته الفريدة للرصد البرلماني عبر الوطني وتجربته في التعزيز عبر الوطني لسيادة القانون وحقوق الإنسان عن طريق المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والاعتراف بحق الفرد في اللجوء إليها. كما يمكنها أن تستخدم ممارسات مجلس أوروبا فيما يتعلق بتطوير الحكم الذاتي المحلي على أساس أفكار اللامركزية والتنازل عن السلطة وتفريغها وبالارتكاز على الحوار المهيكل والتعاون فيما بين المجتمعات المحلية، في إطار مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية.

بينما يعترف على نطاق واسع بالحاجة ويرحب بها إلى التعاون المكثف بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ما زال النظر في الطريقة المثلى لتحقيقه جاريا. وإن رومانيا واثقة بأن هذا الموضوع سيحتل حيزا بارزا في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وأود أن أذكر في هذا السياق أهمية جلسات الاستماع التي تنظمها هذه السنة اللجنة العامة للجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا المعنية بالشؤون السياسية والأمنية مع أعضاء الفريق الرفيع المستوى. ونأمل أن تتضمن الوثيقة النهائية التي سيصدرها الفريق استنتاجات تلك المناقشات.

الأزمات تفرض بوضوح على المنظمات الإقليمية أن تعزز نهجها، تحت الرقابة العامة من الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

هناك تعاون متنام فيما بين المنظمات الإقليمية نفسها، وتشهد عليه اتفاقات الشراكة لتقديم الدعم اللوجستي والعسكري. ويقوم مثال جدير بالثناء على تعددية أطراف فعالة في العمل هو التعاون الثلاثي الذي يتطور فيما بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والذي يهدف إلى التخفيف من عذاب أكثر من مليوني شخص هم في عوز نتيجة لأزمة دارفور.

إن مجلس الأمن بصفته الهيئة العالمية المسؤولة عن السلام والأمن الدوليين، يتعين عليه أن يضطلع بدور واضح في المساعدة في بناء القدرة وتمويل المنظمات الإقليمية التي هي بحاجة إليه. وبالتالي يمكن لمجلس الأمن أن ينظر في مناشدة مجتمع المانحين الدوليين لتقديم مزيد من الدعم الحيوي لمبادرات السلام والأمن الإقليمية.

أخيراً، أود أن أشدد على أهمية مشاركة الجمعيات البرلمانية الإقليمية، مثل الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وعلى وجه العموم، تمس الحاجة إلى تنمية البعد البرلماني ضمن إطار الأمم المتحدة. وكجزء من هذا المشروع، أود أن أقترح أن تنشئ الأمم المتحدة مجالس استشارية للجمعيات البرلمانية الإقليمية وللسلطات المحلية والإقليمية المنتخبة. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن تأييد المقترح الذي تضمنه تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/58/817، و Corr.1) بأن يقوم الأمين العام بإنشاء وحدة اتصال منتخبة بالممثلين المنتخبين، ينبغي أن تتمتع بالقدرة، من بين مهمات أخرى، على تنظيم الاتصالات بالجمعيات البرلمانية الإقليمية ودمج مساهماتها.

علينا أن نعترف بأنه، بغض النظر عن الحقوق والحريات الأساسية التي هي عالمية، هناك نوع من التفاوت الديمقراطي الذي يعكس مختلف الخلفيات الثقافية.

غير أنه ينبغي أن يكون هدف الأمم المتحدة النهوض باحترام التنوع بطريقة تجعل القيم العالمية أكثر حيوية وليس أقل أهمية. لذا نعتقد أنه ينبغي أن تؤكد وثائق الأمم المتحدة على فضائل القيم المحددة والمطورة في إطار مختلف المنظمات الإقليمية، من قبيل المنظمات الأوروبية التي ذكرتها قبل قليل. وفي نفس الوقت، يجب أن تؤدي وثائق الأمم المتحدة إلى إنشاء محافل مناسبة فيها يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقدم وتفسر قيماً محددة وأن تدافع عنها.

كما يتطلب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بذل جهود إبداعية وواقعية، حتى يتسنى جمع كل الموارد المتوفرة للاستعمال الأمثل والعقلاني لهذه الموارد في أية حالة. لكن حاجة أكبر تقوم إلى تطوير قدرة المنظمات الإقليمية على تحقيق الاستخدام التام لأصولها المالية الكامنة.

وبهذا نتمكن من تحديد القضايا الأكثر أهمية للمناقشة حول كيفية زيادة التعاون، حيثما يكون مطلوباً، والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية عن طريق ما يلي: التكاملية والمزايا النسبية والتمويل وآليات التنسيق والربط الفعالة والاتصالات وتبادل المعلومات وبناء القدرة الإقليمية والمراقبة والتغذية الاسترجاعية. والمعيّار لذلك التعاون المتزايد من شأنه أن يكون إحراز التقدم في منع نشوب الصراخ وفي إدارة حالات ما بعد الصراخ وفي الدفع قدماً بتسوية ما يسمى بالأزمات الجمدة.

وفي ذلك الصدد، توجد بضعة صراعات مجمدة في المنطقة الأوروبية الأطلسية، في غورني كرباخ ومنطقة عبر دنيستر وأوسيتيا الجنوبية، من بين مناطق أخرى. وهذه

كنا نود أن نتكلم عن جميع المواضيع التي يتألف منها هذا البند من جدول الأعمال، بالنظر إلى أن جميعها تبدو مهمة بالنسبة لنا. إلا أن قيود الزمن الواضحة تحملنا على أن نكون انتقائيين وبالتالي على أن نقصر بياننا على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية.

إن الاتحاد الأفريقي بالنظر إلى حجمه الجغرافي، يعد أوسع المنظمات السياسية الإقليمية. وأثره على الطريقة التي تعالج بها شؤون العالم لا يمكن إهماله؛ وأتجرأ على القول إنه حاسم. والواقع أن منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، التي أصبحت منذئذ الاتحاد الأفريقي، أثبتت على مر السنين تمتعها بقدرات متنوعة على المساهمة في حفظ السلام وتسوية الصراعات. وكان آخر هذه المبادرات إرسال قوات أفريقية إلى دارفور. وإن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لا يخدم إلا قضية السلام، حيث أن من شأنه أن يعزز، عن طريق المساعدة اللوجستية والمالية التي تقدمها الأمم المتحدة، إمكانية أفريقيا أن تشارك في تحمل مسؤولياتها الدولية.

وفي مجالات أخرى، مثل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والثقافية، ينبغي لهذا التعاون، الذي ما زال محدوداً، أن يعزز أيضاً. ومما تستحق الأمم المتحدة الثناء عليه تقبلها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بانتظار انعقاد مؤتمر قمة ٢٠٠٥ المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، الذي سيحدد بدقة مستوى التزامها بمكافحة الفقر.

لقد رأينا في السنوات الأخيرة تقوية الروابط بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ولا داعي للحوض في ما تم القيام به، ولكن لا يسعني إلا أن أذكر مؤتمر قمة الألفية

وقبل أن اختتم، أود أن أعقب على الاستقرار وإشاعة الديمقراطية في بلدي بالذات، بل، وفي أوروبا الشرقية والوسطى بشكل عام، اللذين يعود الفضل فيهما بقدر كبير إلى دينميات التكامل الإقليمي. ولقد عزز الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وتطبيق رومانيا لأنماط الحكم المتبعة في البلدان الأعضاء في هاتين المنظمتين خطى تقدمنا نحو الديمقراطية وسيادة القانون. ولم نكن متلقين للخبرات المتعددة الأطراف في ميدان التنمية الاقتصادية والسلام والاستقرار الإقليمي فحسب، بل أصبحنا نحن أنفسنا تدريجياً من المؤيدين لأطر العمل التعاونية والمبادرات الرامية إلى تعزيز التماسك الإقليمي في معالجة المناخ الأمني في البلقان.

وبالنظر إلى عضويتنا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورئاستنا لها في ٢٠٠١ وعضويتنا الحالية في عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا وحصولنا على عضوية الاتحاد الأوروبي، فإن رومانيا تثمن حقاً المشاريع الإقليمية ويمكنها أن تساهم في تحديد أكثر الوسائل كفاية ضمن إطار الأمم المتحدة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في السلام والأمن وأنشطة التنمية. إن ما يتعرض للخطر هنا كبير جداً. ويجب علينا أن نصل إلى ذلك القدر من التعاون بين منظمنا العالمية ومشاريعنا الإقليمية الذي يمكننا من معالجة كل قضية ومواجهة كل أزمة وإنهاء أي صراع.

السيد كفاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

قبل أن أخوض في صلب الموضوع، أود أن أشكر الأمين العام على التقرير المستفيض الذي عرضه علينا (A/59/303)، والذي سيكون الدعامة الأساسية التي تركز عليها مناقشاتنا للبند ٥٦ من جدول الأعمال، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى".

في غضون بضعة أسابيع، ستستضيف بوركينافاسو مؤتمر القمة العاشر للبلدان الناطقة بالفرنسية، موضوعه "الفرانكفونية: جماعة متحدة تؤيد التنمية المستدامة".

والغرض من هذا الموضوع تذكير أسرة البلدان الناطقة بالفرنسية - وفي الحقيقة البشرية بأسرها - بأن تنمية الكوكب الأرضي بأكمله على نحو مستدام موحد تشكل وحدها أفضل رد لضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية (المنظمة الفرانكفونية) اعتمدت أحد الأهداف الإنمائية للألفية، وهو هدف رئيسي للأمم المتحدة: تعزيز التنمية المستدامة لعالمنا التي هي الطريق الوحيد لتثبيط نشوب صراعات إلى الأبد وضمان السلام الدولي.

هذا ليس أول مثال على التزام منظمة الفرانكفونية بقضايا تقع في صميم شواغل الأمم المتحدة. وفي الحقيقة، قامت منظمة الفرانكفونية منذ إنشائها، وبالتعاون مع الأمم المتحدة، بعدة مبادرات شجعت جميعها زيادة التقارب بين الشعوب وساعدت على الكفاح اليومي من أجل رفاه البشرية. ومن الأمثلة على هذا التعاون، التي تستحق التشجيع، بعثة منظمة الفرانكفونية لدى الأمم المتحدة التي تتمتع بمركز مراقب، والتي ينبغي الإشادة بها للجهود التي تبذلها لمواصلة تعزيز هذه العلاقات وإعطائها قدراً أكبر من الأهمية.

ويجب أن نسلّم بأن المنظمات الإقليمية تشكل نقطة انطلاق نموذجية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة. بهذه الروح، يأمل وفدي مخلصاً أن تُعتمد بتوافق الآراء مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٥٦ من جدول الأعمال لتعزيز هذا النوع من الشراكات.

التاريخي، الذي عقد هنا في ٢٠٠٠، والذي بدأ بتوطيد العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وأدى إلى منح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب.

إن ما يمكن أن تقدمه البرلمانات للأمم المتحدة لم يعد بالتالي موضع تساؤل. والواقع أن البرلمانات أظهرت، عن طريق مشاركتها الحاسمة في القضايا الحيوية الراهنة التي تواجه البشرية - السعي إلى السلام والتعاون من أجل التنمية ومكافحة الفقر، من بين قضايا أخرى - أنها أصبحت عناصر فاعلة لا غنى عنها في الحياة الدولية، مما حدا بالبعث إلى الكلام عن الدبلوماسية البرلمانية.

وفي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عقدت جلسة استماع برلمانية في مقر الأمم المتحدة بمناقشة تفاعلية حول قضايا رئيسية مثل تحديد الأسلحة وعمليات حفظ السلام ودور المرأة، لا سيما في إعادة البناء فيما بعد انتهاء الصراع. ونتيجة جلسة الاستماع أكدت بقوة على تلك المشاركة، وأكدت أيضاً حصيلة الجمعية البرلمانية الدولية في دورتها الـ ١١١، التي عقدت قبل وقت قصير في جنيف، وبينت بوضوح دور البرلمانات في تقوية آليات منع الانتشار المتعددة الأطراف، وفي الحفاظ على التنوع الحيائي وفي الدعم الحازم الذي ينبغي لها أن تقدمه إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين.

إن وفد بلدي يؤيد طلب الاتحاد البرلماني الدولي لمزيد من الوقت للنظر في المقترحات التي تضمنها تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني - تقرير كردوسو. ونود أيضاً أن تهنيء المراقب الدائم عن الاتحاد البرلماني الدولي وفريقه على عملهم الشاق في رفع لواء المثل العليا للاتحاد البرلماني الدولي هنا في الأمم المتحدة.

العام على تقريره الممتاز عن هذه المسألة (A/59/303) وأن تؤكد مجدداً التزامنا بتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمتنا دون الإقليمية، خاصة فيما تتطور الحالة الجغرافية السياسية باتجاه إيجابي في منطقة دون إقليمية كانت تعتبر بالأمس إحدى أكثر مناطق أفريقيا اضطراباً.

والبعثة المتعددة التخصصات، التي أوفدها الأمين العام إلى منطقتنا في الفترة من ٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فتحت آفاقاً عديدة. ونحن ننتظر باهتمام شديد تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير الذي صدر بعد تلك البعثة. وقد ركز مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقود في كانون الثاني/يناير الماضي في برازافيل، بصورة خاصة على هذه التوصيات وناط برئيس دولة الكونغو متابعة اتخاذ خطوات مع الأمين العام لإنشاء مكتب دائم للأمم المتحدة في وسط أفريقيا. وسيمثل هذا المكتب وجوداً سياسياً قوياً، يهدف إلى تعزيز الشراكة وتشجيع الأخذ بنهج شامل ومتكامل تجاه مشاكل السلم والأمن والتنمية في تلك المنطقة دون الإقليمية. وفي ذلك السياق، نرحب برد الأمين العام، الذي ألزم نفسه بدراسة مكثفة لإجراء تقييم مستفيض لجميع جوانب هذه المسألة.

وبهذه الروح، رحب مؤتمر قمة برازافيل بالاستعدادات لعقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وأعرب عن أمله أن تشارك فيه جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مشاركة تامة. واليوم، قبل أسابيع قليلة من عقد ذلك المؤتمر في دار السلام بتاريخ ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، نرحب بتوجيه الدعوة إلى جميع البلدان المحيطة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي دولة تحتل موقعاً استراتيجياً في وسط المنطقة التي توجد فيها المشكلة، للمشاركة بصورة كاملة في ذلك الاجتماع، الذي ينبغي أن يفتح آفاقاً جديدة للتعايش والتعاون في تلك المنطقة. ونحن نعلق آمالاً كبيرة على ذلك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل الكونغو ليتكلم باسم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

السيد إكويبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخطب الجمعية اليوم في إطار البند ٥٦ (ز)، التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهي جماعة تضم بلدان وسط أفريقيا الإحدى عشر التالية: أنغولا، بوروندي، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، غابون، غينيا الاستوائية، الكاميرون، وبلدي، الكونغو، الذي يتأسس حالياً هذه المنظمة دون الإقليمية.

أولاً، أسمحوا لي أن أشدد على الاهتمام والأهمية الكبيرين اللذين يعلقهما وفدي على هذه المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وهو تعاون يعبر عن التفاعل الضروري بين جميع الكيانات التي يجب أن تعمل معاً لبناء السلام وتسوية الصراعات وتشجيع جميع جوانب التنمية.

في معرض تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي، أود أنؤكد مجدداً امتنان قارتنا للمجتمع الدولي، خاصة منظومة الأمم المتحدة، على الدعم الذي قدمه لأفريقيا في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية.

قبل ٤٨ ساعة، وفي هذه القاعة بالذات، شاركنا في مناقشة الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي برنامج يعطي دوراً رئيسياً للمناطق الأفريقية، خاصة الجماعات الاقتصادية. وبالتالي، سأتكلم عن إحدى هذه الجماعات - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

بالنسبة للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أود أولاً أن أشكر الأمين

أن يساعدنا على تعزيز جانب حرية الحركة في مشروعنا للتكامل.

وفي العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية، توجد حاجة إلى تنفيذ برامج لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لتعزيز عملية السلام الجارية.

وأخيراً، إن المعركة ضد الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملايا ذات أولوية اكتسبت اهتمام البعثة المتعددة التخصصات، وينبغي أن تلقى دعماً متزايداً من المجتمع الدولي، خاصة منظومة الأمم المتحدة.

وبالنسبة لمجالات التعاون السالفة الذكر، نختتم بالقول إن وسط أفريقيا تتوقع الكثير من الأمم المتحدة، التي قدمت الكثير بالفعل من خلال آليتين ضروريتين لاستراتيجية التكامل التي اعتمدها: لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي تمثل بالنسبة لنا الإطار المناسب للعمل التعاوني، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. ونعتقد أن الدعم المستمر لهاتين الهيئتين، فضلاً عن تقديم المساعدة التقنية والمادة والمالية لأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، سيعزز الشراكة بين الأمم المتحدة ومنطقتنا.

ختاماً، وانطلاقاً من الخبرة المكتسبة في إطار التعاون مع الأمم المتحدة، وبالنظر إلى التحديات العديدة التي تنتظرنا، سوف نتقدم بمشروع قرار يستهدف تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونأمل أن يحظى هذا النص بتأييد الدول الأعضاء كافة، حتى يشجعنا هذا التوافق الدولي في الآراء على المضي قدماً وإحراز مزيد من التقدم.

السيد سامي (مصر): السيد الرئيس، لقد أرسى ميثاق الأمم المتحدة في إطار الفصل الثامن منه أسس التعاون

الاجتماع الذي طال انتظاره، ونود أن نؤكد للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهما المنظمتان اللتان ستنظمان تلك المناسبة، على التزامنا، وعلى أكبر مساهمة إيجابية نستطيع تقديمها.

ومثلما أبرز تقرير الأمين العام، وفي ضوء الاستنتاجات التي عرضتها البعثة المتعددة التخصصات التي ذكرتها للتو، توفر عدة ميادين إطاراً مرجعياً للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وسأشير إلى مجرد عدد قليل من هذه الميادين، التي تشكل شاغلاً ملحاً لحكوماتنا في محاولاتها الرامية إلى تعزيز التكامل على صعيد المنطقة دون الإقليمية وجعل الآليات الموجودة فعالة.

أولاً، يتعين تقديم مساعدة لضمان عمل نظامنا للأمن الجماعي على نحو صحيح: وهو النظام المتمثل في مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا، وأجهزته الداعمة، ونظام الإنذار المبكر لوسط أفريقيا والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا.

وننتظر أيضاً المساعدة على التخطيط وتوفير المعدات لتنظيم مناورات عسكرية مشتركة، وتنفيذ عمليات محاكاة لعمليات حفظ السلام. وبعد النجاح الذي حققته أول مناورة مشتركة، المعروفة باسم بيونغو ٢٠٠٣، التي نظمت في فرانسفيل، غابون، بحضور مستشار عسكري من إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، وبمشاركة وحدات عسكرية من المنطقة دون الإقليمية، نخطط لتكرار تلك المناورة في تشاد عام ٢٠٠٥، ونأمل في الحصول على مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي.

وفي الجهود التي نبذلها لإقامة منطقة تجارة حرة، نعتمد على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يمكن

حيث كانت إسهامات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مهمة وفعالة في التعامل مع النزاعات الناشئة في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار على الصعيدين الأمني والسياسي. كما أدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية دورا مهما في رعاية مسيرتي السلام في الصومال والسودان، وبدعم ملموس من جامعة الدول العربية. وتحمل الاتحاد الأفريقي مسؤوليات مهمة في مجال حفظ السلام في بوروندي، ويقوم حاليا باستكمال ملامح دوره المحوري المرتقب في السودان والصومال وغيرهما. وجاءت تلك الإسهامات الأفريقية المتعددة الأبعاد في إطار تفاعل حقيقي بين مجلس الأمن وتلك الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

وبغية مواصلة تطوير العلاقة بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا وإضفاء الفاعلية عليها، نطالب بتعزيز توجه مجلس الأمن نحو العمل على تناول النزاعات في مختلف مناطق القارة من منظور دون إقليمي شامل يستهدف إيجاد سبل لعلاج جذور تلك النزاعات، والعمل على تنزيه هذا التوجه عن أية اعتبارات أو مصالح سياسية ضيقة. وفي هذا الإطار، نتطلع إلى قيام الأمم المتحدة، بميثاقها الرئيسية الثلاث بتطوير أسلوب تناولها لقضايا إحلال السلام والاستقرار في أفريقيا انطلاقا من المؤتمر الدولي المرتقب حول الأمن والسلام والديمقراطية في البحيرات الكبرى، ومن خلال التعامل البناء والفعال مع التطورات التي تشهدها الصومال والسودان في شرق القارة.

ولا يفوتنا ونحن نتكلم عن أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختلفة، أن نؤكد على العلاقة الخاصة والتاريخية التي تجمع بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، لا سيما وأن المنظمتين واكبتا في نشأتهما ظروفًا تاريخية متشابهة، وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية تكاد تكون متطابقة.

المنشود بين المنظمة الدولية والترتيبات الإقليمية فيما يتعلق بمجال حفظ وصيانة الأمن والسلم الدوليين. كما عكست السنوات الماضية تزايد الحاجة إلى تعزيز هذا التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. وفي هذا السياق، يود وفد مصر أن يتطرق إلى بعض النماذج والأطر التي تعكس أهمية التفاعل النشط والتنسيق الحثيث بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية، وكذلك بعض المحددات التي تفرضها طبيعة ونطاق العضوية في كل من الأمم المتحدة وتلك الترتيبات.

وإذ أبدأ من أفريقيا، فإن التركيز يأتي تلقائيا على طرح أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا في مجال تعزيز الأمن والسلم والاستقرار في تلك القارة. وتطوير العلاقة بين مجلس الأمن والترتيبات الإقليمية يكتسي أهمية خاصة. فمن المؤكد أن دول وشعوب الإقليم المعني بالنزاع قيد النظر هي الأكثر قدرة على تفهم أبعاده بصورة أكثر عمقا وشمولا، وبالتالي تصبح المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا مصدرا مهما لأفكار مبتكرة لأفضل أطر للتسوية السياسية الدائمة. ويتمثل أهم مظاهر التطوير في تنوع مستويات هذه العلاقة سواء مع الاتحاد الأفريقي أو من خلال المنظمات دون الإقليمية. فقد شاهدنا مشاركة المنظمات الأفريقية والأمم المتحدة جنبًا إلى جنب في الآليات السياسية المنشأة لمتابعة تنفيذ اتفاقات السلام في المراحل الانتقالية، كما رأينا التحول السلس لقوات حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لتندرج تحت مظلة بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار وبوروندي.

لقد أثبتت الدول الأفريقية قدرتها على الأخذ بزمام المبادرة في تحمل مسؤولية التصدي لنزاعات مسلحة بين أطراف سياسية وقبلية وعرقية مختلفة داخل الدولة الواحدة،

نظام عالمي يحظى بالقبول ويقوم على المساواة والإنصاف لجميع الدول. كما أقرت في دورتها الأربعين، التي انعقدت عام ٢٠٠٠، مجموعة مبادئ بانكوك بشأن مركز ومعاملة اللاجئين. وكرست المنظمة تلك جهودها لتحديد المصالح المشتركة لأفريقيا وآسيا بشأن مجموعة من القضايا المعاصرة المطروحة على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والتي عقدت معها المنظمة اتفاقات تعاون في مختلف مجالات القانون الدولي، وهو ما جعلها تسهم في تطوير نظام قانوني عالمي منصف وعادل قائم على المساواة والتعاون في العلاقات الدولية.

وتحدر الإشارة أيضا إلى أن المنظمة القانونية الاستشارية الآسيوية - الأفريقية تأخذ على عاتقها كذلك توفير الخبرة في مجال القانون الدولي للدول الآسيوية والأفريقية وتقديم المساعدة والمشورة في هذا الشأن وفق طلب الدول.

ونود هنا أن نسجل تقدير مصر العميق لجهود الأمين العام وأعضاء الأمانة العامة على الجهد المتواصل للنهوض بمهام المنظمة والعمل الدائم على تطوير وتحديث منهج العمل الذي تتبعه في الاضطلاع بمهامها دائما.

ويود وفد مصر أن يبحث الدول الأعضاء على اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/59/1) بشأن بند التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة القانونية الاستشارية لدول آسيا وأفريقيا، والذي يشيد بهذا التعاون ويبحث على دعمه مستقبلا.

ختاما، نود أن نؤكد على أن ثمة مجموعة من القيم والأعراف الدولية المتفق عليها والتي تتسم بالعالمية وتعتبر عنها المواثيق والاتفاقيات الدولية المختلفة المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة. ومع أهمية تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية المختلفة على كافة المستويات، فمن

لقد اضطلعت مصر، ولا تزال، بمسؤوليات كبيرة في سبيل تعزيز دور الجامعة العربية وتمكينها من تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها. ونؤكد هنا على أهمية توثيق أواصر التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة على المستويات كافة وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والهدف المنشود من تطوير هذا التعاون هو صون السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، وضمان الاحترام الكامل والدائم لمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي والشرعية الدولية، ودعم جهود نزع السلاح وتصفية الاستعمار، وتأكيد حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

إن مصر، وهي تتشرف بكونها المقر الدائم لجامعة الدول العربية، لتؤكد على أهمية توفير أكبر قدر من الدعم للدور الذي تقوم به الجامعة. فليس ثمة مجال للشك في الأهمية البالغة للمسؤوليات الملقة على كاهل أعضائها وأمانتها، خاصة في ظل الظروف والتحديات الجسام التي تواجهها. وفي هذا السياق، تتطلع جمهورية مصر العربية إلى دعم الدول الأعضاء لمشروع القرار المطروح علينا حول تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

أنتقل الآن إلى إطار آخر من أطر التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويحضرني هنا نموذج للتعاون المثالي بين الدول النامية من جهة، وبين تلك الدول والأمم المتحدة، من جهة أخرى، متمثلا في المنظمة القانونية الاستشارية لآسيا وأفريقيا. لقد اكتسبت تلك المنظمة خلال ما يقرب من خمسة عقود مكانة فريدة في تعزيز التعاون القانوني بين الدول الآسيوية والأفريقية في ميدان القانون الدولي. وقد استقبلت مبادراتها بالترحيب في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة، وبصفة خاصة المؤتمرات التي تتناول قانوني المعاهدات والبحار، وأسهمت إسهاما ملموسا في صياغة

كما ينبغي للأمم المتحدة تعزيز دور المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى البلد من خلال إمداد مكتبه بالموارد المالية الوافية بالغرض. كما يجب أن يكون هناك تنسيق ومواءمة أكبر فيما بين مختلف وكالات الأمم المتحدة الممثلة على مستوى البلد، تحت التنسيق العام للمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يجب إشراك فاعلي المجتمع المدني ضمن قدرة استشارية في عمل وكالات الأمم المتحدة والحكومات.

بادر الأمين العام إلى عقد لقاءات مع رؤساء المنظمات الإقليمية سنة ١٩٩٤ لمناقشة نقاط مواضيعية مثل الفقر والجريمة المنظمة والسلام والأمن. أسهمت نتائج تلك اللقاءات في نجاح عمل الأمم المتحدة في تلك المجالات. يشيد وفد بلدي بتلك المبادرة ويود أن يشيد بالرؤساء الإقليميين لجماعة شرق أفريقيا. مُنحت تلك المنظمة وضع مراقب في الجمعية العامة السنة الماضية. لحد الآن، تتكون الجماعة من أوغندا وتنزانيا وكينيا؛ كما أن رواندا وبوروندي على وشك الانضمام. إنها تسعى إلى التكامل الإقليمي في كل المجالات - الاقتصادي والسياسي، بما في ذلك تنسيق سياسة الدفاع، والثقافي وغيرها. تجدد الأمم المتحدة في مثل هذه المؤسسة الدينامية شريكا قويا موثوقا به يمكن أن تحقق معه أهدافها.

علاوة على ذلك، على الأمم المتحدة أن تعزز علاقات عملها مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. تلعب هذه المنظمة فعلا دورا حيويا في مجال حل الصراعات فيما يتعلق بمحادثات السلام السودانية والصومالية. إننا نتطلع إلى دور أكبر للأمم المتحدة في بناء السلام والإعمار بعد انتهاء الصراع، خصوصا على أثر عشية الاختتام الناجح مؤخرا لمحادثات السلام الصومالية في نيروبي. يجب بذل جهد أكبر لتسريع محادثات السلام بين حكومة السودان وجيش

الثابت أن لكل منها خصوصيته ونطاق عضويته، وهو ما يترتب عليه عدم إمكانية فرض قيم إقليمية بعينها على سائر العضوية العامة للأمم المتحدة.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/59/303) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وسأقصر بياني على بعض مجالات التقرير.

يرحب وفد بلدي بالتعاون المعزز والدينامي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وخصوصا مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في مختلف المجالات. أنشأ الاتحاد الأفريقي قوة احتياط لمعالجة الصراعات في القارة. وسيطلب جعل القوة فعالة موارد أكثر، فيما يتعلق بالسوقيات، ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حيوي في تعبئة الموارد الضرورية. أخذ الاتحاد الأفريقي على عاتقه الإمساك بزمام حل الصراعات في القارة. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن المسؤولية الأولى عن السلام والأمن الدوليين ما زالت تقع على عاتق مجلس الأمن. وبالتالي، يجب ألا تعني مشاركة الاتحاد الأفريقي التنازل؛ يجب أن يكون هناك تكامل.

يجب تعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بالشؤون الأفريقية من خلال تزويده بموظفين أكفاء ذوي تجربة عالية بحيث يمكنه أن يضطلع بدور فعال بوصفه مدافعا عن زيادة المساعدة لأفريقيا، وخصوصا في المجال الاقتصادي. كما يجب أن يساعد المكتب في مختلف جهود بناء القدرة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. ساعدت الأمم المتحدة على تحويل برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى أوراق استراتيجية وطنية للحد من الفقر. يشيد وفد بلدي بالمستشار الخاص، السيد إبراهيم غامباري، على جهوده التي لا تكل في هذا الاتجاه.

الثلاث من آسيا وأفريقيا وأوروبا. وباعتبار منظمة المؤتمر الإسلامي الصوت الجماعي للعالم الإسلامي، انخرطت على مدى السنين في علاقة بناءة وتعاونية مع الأمم المتحدة، معززة الجهود المشتركة سعياً إلى السلام والتنمية.

أبليت منظمة المؤتمر الإسلامي في النهوض بالحوار فيما بين الحضارات والثقافات المختلفة. لقد قامت بتدابير هامة ترمي إلى تعزيز السلام ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة التعصب الإثني أو العرقي والبحث عن نهاية لأسباب الجور والاضطراب التي تشكل تهديدات دائمة لسلام وأمن العالم.

عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، انضم العالم الإسلامي، برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى المجتمع الدولي في معركتنا المشتركة ضد الإرهاب الدولي. لقد كانت منظمة المؤتمر الإسلامي ملفتة للنظر في إدانتها للإرهاب؛ واعتمدت اتفاقية رامية إلى التعاطي مع تلك الكارثة. وتوفر الاتفاقية إطاراً شاملاً للتعامل مع هذه المشكلة بينما تدعم المبدأ الرئيسي في الميثاق المتمثل في تقرير المصير، وهي تقرر بشرعية الكفاح من أجل الحرية ضد الاحتلال الأجنبي والسيطرة الخارجية.

ويسرنا أن نشير إلى تقرير الأمين العام (A/59/303)، الذي يوجز التقدم الذي أحرزته خلال العام الماضي منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي في تعزيز أهدافهما المشتركة، أهداف السلام والأمن الدوليين والتنمية. ونرحب بالاتصالات والمشاورات الفعالة التي واصلت المنظمات إجراءاتها خلال السنوات العديدة الماضية.

لقد تفاعلت المنظمتان على نحو منتظم بشأن عدد من القضايا السياسية، وما زال دورا المنظمتين الداعمين بعضهما لبعض وعزمهما على تشجيع المفاوضات لحل الصراعات يحظيان بدعم دولي كبير. ولقد حضر ممثلون

وحركة تحرير شعب السودان. سيكون لفوائد السلام في جنوب السودان أثر الموجة المرحب به في أوغندا.

يرحب وفد بلدي بالتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. ولا تمكن تقريراً المغالاة في تأكيد أهمية إشراك البرلمانيين في عمل الأمم المتحدة. فقد تم تعزيز هذا التعاون عندما تم منح الاتحاد البرلماني الدولي صفة مراقب بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ الصادر يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. يمكن للبرلمانات أن تضطلع، من خلال تبنيها لأهداف الإنمائية للألفية، بدور هام في تنفيذها. ومن شأن هذا أن يصبغ كذلك على نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية مثل توافق آراء مونتيري.

كثيراً ما يتفحص البرلمانيون الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية قبل "جعلها أهلية" كقوانين بلدية. وبالتالي من الهام ضم البرلمانيين سواء إلى الوفود الحكومية إلى الجمعية العامة أو الوفود التي تفاوض على المعاهدات متعددة الأطراف. وتلك الطريقة، يكون قد تم إشراك البرلمانيين على نحو هام في عمل الأمم المتحدة. يرحب وفد بلدي بجلسات الاستماع البرلمانية السنوية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك باعتباره كذلك منتدى مفيداً آخر للتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

السيد سوار (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يتناول هذا البيان التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة للتكلم عن التعاون المستقبلي بين الأمم المتحدة ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. لدى باكستان امتياز كونها عضواً مؤسساً في المنظمات الثلاث.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي إحدى أكبر المنظمات الحكومية الدولية. يأتي أعضاؤها الـ ٥٧ والدول المراقبة

بوصفها خلفاً لمنظمة التعاون الإقليمي من أجل التنمية. وفي عام ١٩٩٢، تم توسيع المنظمة لتضم أفغانستان والدول المنشأة حديثاً في آسيا الوسطى: كازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان، وكذلك أذربيجان.

ولقد أدت منظمة التعاون الاقتصادي دوراً هاماً في تعزيز وتشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي المتعدد الأبعاد بين بلدانها الأعضاء. وحددت أربعة مجالات ذات أولوية للتعاون الإقليمي المكثف، وهي التجارة والنقل والاتصالات والطاقة. وخطة ألما - آتا التمهيدية الموجهة نحو إقامة المشاريع تؤكد الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء في المنظمة على تطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات التي تربط الدول الأعضاء في المنظمة بعضها مع بعض ومع العالم الخارجي. وإبرام اتفاقيتين هامتين - اتفاق منظمة التعاون الاقتصادي لتجارة المرور العابر والاتفاق الإطاري لنقل المرور العابر - قد أعطى زخماً إضافياً لتوسيع التعاون الإقليمي التجاري والاقتصادي.

وتشمل منطقة هذه المنظمة أراضي تبلغ مساحتها أكثر من ٧ ملايين من الكيلومترات المربعة ويبلغ تعداد سكانها ٣٥٠ مليون نسمة. وفي هذه المنطقة موارد طبيعية هائلة، ولدى أعضائها الإرادة السياسية لاستغلال تلك الموارد للمصلحة المشتركة. وتشكل الانتخابات الرئاسية في أفغانستان علامة هامة في عملية السلام، وهي تبشر بالخير للسلام والاستقرار في أفغانستان. وهناك حاجة إلى تعزيز السلم والاستقرار في أفغانستان من خلال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ودمج اقتصاد أفغانستان مع اقتصادات جيرانها.

وتستطيع منظمة التعاون الاقتصادي أن تكون قاطرة ليس لإعادة الإعمار بعد الحرب فحسب بل أيضاً لتنمية

للأمم المتحدة الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في ماليزيا عام ٢٠٠٣ ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عُقد في طهران واسطنبول في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، على التوالي. ونود أن نرى المنظمتين تعملان بشكل أوثق في معالجة وحل بعض الصراعات في العالم الإسلامي، بما في ذلك فلسطين، والعراق، وأفغانستان، وكشمير. وهناك حاجة إلى أن يبذل جميع المعنيين جهداً إضافياً لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات والنهوض بالعدل والسلام.

ونحن نرى أنه ينبغي للطرفين أن يواصلوا بحث السبل والوسائل لتحقيق المزيد من التوسع والتنوع في تعاونهما من خلال تحديد مجالات جديدة له. ونرحب بالاجتماع الذي عُقد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي وضع عدداً من المقترحات لمشاريع مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ولقد تم التعاون بين المنظمتين في عدة مناسبات في السابق، ونود أن نشجع على تثبيت هذا التوجه، على أن يُعقد اجتماع واحد سنوياً على الأقل لممثلي الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وسيزيد هذا التفاعل الرسمي تعزيز التعاون بين المنظمتين.

وتفخر باكستان بشرف رئاسة إحدى اللجنتين الرئيسيتين في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي. واللجنة التي تتخذ من باكستان مقراً لها مسؤولة عن تعزيز التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا فيما بين البلدان الإسلامية. وتستضيف باكستان أيضاً الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

ومنظمة التعاون الاقتصادي منظمة رئيسية أخرى للتعاون الإقليمي تسعى إلى تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول الأعضاء فيها على أساس احتياجاتها المشتركة وتصدياً للتحديات القائمة على الساحة الاقتصادية العالمية. وأسست هذه المنظمة باكستان، وإيران، وتركيا

وختاماً، أود أن أعرب عن أملنا وثقتنا بأن يستمر تعاون الأمم المتحدة مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي في الازدهار، خدمة للمصلحة المتبادلة للمنظمات الثلاث. كما نأمل أن يبدأ فصل جديد قريباً من التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وستبقى باكستان، بوصفها دولة عضواً معترزة بنفسها في الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقتصادي، منخرطة بنشاط في عمل هذه المنظمات الأربع.

السيدة نابولي (إيطاليا) (تكلمت بالإيطالية؛ النص الانكليزي وفره الوفد): اسمحو لي أولاً بأن أكرر تأكيد دعم إيطاليا المخلص للعمل الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي منذ مدة، بغرض تعزيز أواصر التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية للدول الأعضاء، التي تجتمع في جمعيتها الدولية، وهي الاتحاد البرلماني الدولي.

وفقاً لتوجهات الاتحاد الأوروبي، تعير إيطاليا اهتماماً بالغاً لهذه القضية، بما في ذلك على الصعيد الوطني. وبين ذلك كون بلدي قرر أن يتبنى مشروع القرار الذي قدمته شيلي بخصوص مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ويشكل مشروع القرار خطوة واسعة أخرى نحو تحقيق تعاون أشد كثافة بين المنظميتين. وقد أرسيت أسس هذا التعاون بموجب اتفاق التعاون لعام ١٩٩٦، كما عززت بشكل ملموس بالقرار ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الذي منحت بموجبه للاتحاد البرلماني الدولي صفة مراقب في عمل الجمعية العامة.

ويعتقد وفد بلدي أن جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق شراكة حقيقية ومثمرة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أدت إلى نتائج هامة في السنوات الأخيرة. غير أنه ينبغي أن نعمل بغية ضمان أن توفر المنجزات التي

وتكامل اقتصادات المنطقة، التي تحملت وطأة الصراع في أفغانستان.

ولقد وضعت المنظمة بالفعل برامج عمل تشمل كل المنطقة لتطوير الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، ومنشآت التجارة والاستثمار والأعمال المصرفية والتأمين، والثقافة والتعليم، والاستخدام الفعال لموارد الطاقة في المنطقة. ونتوقع من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعم جهود المنظمة ودولها الأعضاء لتنفيذ برامج العمل هذه، وذلك ليس لمصلحة المنطقة وحدها بل لمصلحة العالم بأسره.

إن رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، التي تمثل البلدان السبعة في جنوب آسيا - باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملاياف ونيبال والهند - انطلقت من دكا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ في أول مؤتمر قمة على الإطلاق لرؤساء دول أو حكومات جنوب آسيا. وتسعى الرابطة إلى تعزيز رفاهة شعوب جنوب آسيا وتحسين نوعية حياتها من خلال الإسراع بالنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة. وتهدف الرابطة أيضاً إلى تعزيز التعاون مع البلدان النامية الأخرى ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف والمقاصد المماثلة.

ويتولى السلطة العليا في الرابطة رؤساء دول أو حكومات أعضائها، الذين يجتمعون سنوياً على مستوى القمة. ولقد عُقد حتى الآن ١٢ مؤتمر قمة. ومؤتمر قمة الرابطة الثاني عشر، الذي عُقد في إسلام آباد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أنعش الآمال وفتح قنوات جديدة للتعاون الإقليمي بين بلدان جنوب آسيا. وتضع الدول الأعضاء في الرابطة الآن الطرائق لشراكات الحوار مع مناطق أخرى. وقررت بلدان الرابطة أيضاً السعي إلى الحصول على مركز المراقب في الأمم المتحدة.

تجنب ازدواجية الآليات العديمة الجدوى، الموجودة فعلا في إطار الاتحاد البرلماني الدولي. وقد شكلت خصائص توصيات فريق كاردوسو هذه موضوع محادثات بين رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام كوفي عنان وفرناندو كاردوسو، رئيس فريق الشخصيات البارزة. وتجري مشاورات في هذا الصدد مع رؤساء برلمانات وطنية عديدة. وقد سبق لرئيس مجلس النواب الإيطالي، الأونرابل بيير فرديناندو كاسيني، أن شارك في هذه الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، أشار إلى أنه إن أردنا أن يفهم الرأي العام الأمم المتحدة، تبقى البرلمانات سبيلا لا بديل منه لتحقيق ذلك ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دورا كبيرا لتحقيق ذلك الهدف.

ويعتقد وفد بلدي أن المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات الوطنية، الذي سينعقد في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، يمثل أنسب محفل لنقل تقييمات الأسرة البرلمانية العالمية لمثل هذه القضايا إلى الأمم المتحدة.

إن وفد بلدي لمقتنع تماما بأنه علينا أن نحافظ على التزامنا بزيادة تعزيز البعد البرلماني في التعاون الدولي وبمشاركة البرلمانيين في أنشطة الأمم المتحدة. وإننا نعتقد أن هذا البعد، نتيجة للدور الطبيعي الذي يؤديه البرلمانيون كهمزة وصل بين المجتمع المدني والحكومات الوطنية، يمكنه أن يمنح قيمة مضافة ثمينة للجهود الرامية إلى بلوغ أهداف الأمم المتحدة بخصوص قضايا كبيرة، وهي السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون الدولي وحقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية وتساوي الفرص. وإن البرلمان الإيطالي وأعضاءه على استعداد، مع زملائهم كافة في الاتحاد البرلماني الدولي، لمواجهة هذا التحدي بحماس. ولا شك في أن الأمم المتحدة ستقوم بنفس الشيء.

السيد فانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية):

بوصف النمسا بلدا مضيفا للأمم المتحدة ومنظمات دولية

حققتها الأساس للمزيد من التقدم. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر باعتماد اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي مؤخرا وثيقة تحدد المجالات ذات الأولوية التي ينبغي أن يركز عليها التعاون مع الأمم المتحدة في الأعوام القليلة المقبلة. وقد عمل البرلمانيون الإيطاليون جاهدين بغية تحقيق هذه النتيجة التي ستمكننا من تحسين هيكل مساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في عمل الأمم المتحدة.

وللإتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي دورا هاما في ضمان إدراك أعضاء البرلمانات في كل أرجاء العالم أهمية حفظ السلام للأمم المتحدة وكذا التحديات السياسية والسوقية والمالية الجسيمة التي ينطوي حفظ السلام عليها. كما أنه بوسع البرلمانيين أن يشجعوا حكومات الدول الأعضاء على مساعدة المنظمة في التغلب على الخلل في الالتزامات والمعدات، مما سيؤدي إلى دعم عمليات السلام في البلدان التي نشرت عمليات حفظ السلام فيها.

ويسرني أن ألاحظ، فضلا عن ذلك، أن الأمين العام السيد كوفي عنان، في الاستنتاجات التي تضمنها تقريره بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، اعترف بالدور الذي يؤديه الاتحاد البرلماني الدولي في المساهمة في بلوغ الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي، وأعرب عن الأمل في تحقيق مشاركة أكثر انتظاما من جانب البرلمانيين والبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في أنشطة الأمم المتحدة. وقد اعتمدت نفس النهج توصيات كثيرة وردت في تقرير فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، المسمى فريق كاردوسو.

وبشأن النقطة الأخيرة، من المهم أن نبين بوضوح أنه ينبغي أن يتضمن إنشاء آليات وهياكل برلمانية دولية في إطار منظمة حكومية دولية مثل الأمم المتحدة احتراما صارما لمبادئ استقلال السلطات والفصل بينها، وأنه من اللازم

والسلام. ويصدق هذا بصفة خاصة على عمل المنظمين في الميدان. تقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاما كبيرا بوصفها جزءا أساسيا في إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات والمؤسسات في مجالات إضفاء الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وكذلك في مجال التدريب الأساسي والمتقدم لإدارة الشرطة في كوسوفو، التي تستند إلى التعددية العرقية وتقوم على أساس المجتمعات المحلية.

وهناك أيضا تعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أبخازيا وفي جنوب أوسيتيا. ودور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دعم ورصد الانتخابات، مؤخرا في أفغانستان، وفي إعداد الانتخابات لجمعية كوسوفو مثال آخر.

إن محاربة الإرهاب والاتجار بالبشر من الأنشطة التي توليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأولوية. وهي تعمل بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة في تعزيز وتنفيذ ١٢ اتفاقية وبروتوكولا عالميا فيما يتعلق بالإرهاب.

ثانيا، بالانتقال إلى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اسمحوا لي أن أقول إن تلك المعاهدة كانت إحدى الأولويات الرئيسية للنمسا في ميدان نزع السلاح منذ فتح باب التوقيع على المعاهدة قبل ٨ سنوات، في عام ١٩٩٦. وقامت النمسا، بوصفها بلدا مضيفا للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالاضطلاع بمسؤولية خاصة للإعداد الناجح لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

ومنذ أن قامت الأمانة التقنية المؤقتة التابعة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعملها في مركز فيينا الدولي في عام ١٩٩٧، بقيادة الأمين

وإقليمية أخرى، عملت دائما من أجل تحقيق حوار أوثق بين المنظمات ولا سيما على مستوى وضع السياسات. كما نهج دائما سياسة تشجيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام.

وقد نظمت النمسا، خلال الخمس وثلاثين سنة الماضية، مع أكاديمية السلام الدولية، حلقات دراسية سنوية في فيينا. كما جرى النقاش هذه السنة بين ممثلي أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بخصوص عمليات السلام في أفريقيا. وإننا ننوي أن نناقش، في عام ٢٠٠٥، مسألة شراكات حفظ السلام في أفريقيا، مع التأكيد بشكل خاص على التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. إننا مقتنعون بأن تلك الحلقات الدراسية ستستمر في تقديم إسهامات مفيدة في تحسين التعاون فيما بين المنظمات، ونعزم أن نستمر في التركيز على أفريقيا في هذه الحلقات.

أود أن أتقدم بملاحظات قليلة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومجلس أوروبا والاتحاد البرلماني الدولي.

اسمحوا لي، أن أبدأ أولا بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. سيصادف العام القادم الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد الوثيقة الختامية لهلسنكي. إننا نفخر باستضافة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هذا المنتدى الشامل المتعدد الأبعاد للحوار السياسي والأمني الشامل الذي يجمع ما بين ٥٥ دولة، من فانكوفر إلى فلاديفوستوك.

إن التهديدات التي يتعرض لها اليوم الأمن والاستقرار ذات طبيعة معقدة ومتنوعة لا يمكن لأي مؤسسة بمفردها أو بلد بمفرده أن يكافحها بطريقة فعالة. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة دائما شريكان قريبان في الجهود المبذولة من أجل تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي يرحب بتقرير الأمين العام حول البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى"، الوارد في الوثيقة A/59/303. ونأمل أن تساعدنا هذه المناقشة في جهودنا المشتركة لاستعراض منجزاتنا وإصدار القرارات بشأن التعاون المستقبلي.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به السيد أبو بكر تانكو، وزير الدولة للشؤون الخارجية في نيجيريا، بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي.

لقد لاحظنا التطورات الكبيرة في مجال التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، التي نجم عنها عدد من التطورات الإيجابية الهامة في نشوء الاتحاد الأفريقي. وإننا نشيد بالتطورات التي حدثت خلال الفترة قيد الاستعراض. ونود بصفة خاصة أن نشير إلى ما يلي.

سمحوا لي أن أبدأ أولاً بإنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا. منذ إنشاء هذا المكتب، شارك رئيسه في سلسلة من الاجتماعات نظمها رئيس الاتحاد الأفريقي، مساهماً بذلك في صياغة الرؤية والإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي.

بالإضافة إلى ذلك أجرى هذا المكتب مناقشات مع الاتحاد الأفريقي حول مشروع لرصد جهود بناء القدرات التي تمكن البلدان الأفريقية من التصدي للصراعات بطريقة فعالة.

لقد استضافت الأمم المتحدة برنامجاً تدريبياً بشأن صياغة البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بالإضافة إلى نظامه الداخلي. وقد بدأ مجلس السلام والأمن رسمياً في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٤.

التنفيذي، السيد وولفغانغ هوفمان، تم إحراز تقدم كبير في هذا المجال. ويبرهن العدد الكبير المثير للإعجاب من التوقعات والتصديقات على التأييد المتزايد لتلك المعاهدة. فقد وقّعت ١٧٣ دولة على المعاهدة وأودعت ١١٩ دولة صكوك التصديق عليها. ولكن للأسف فإن العدد الباقي من الدول الذي يلزم للتصديق على المعاهدة حتى تدخل حيز النفاذ يقف عند ٣٣. ولذلك ينبغي أن نكثف جهودنا لكي نقنع تلك البلدان بالتصديق على المعاهدة.

في هذا السياق ترحب النمسا بالبيان الوزاري المشترك الذي صدر في ٢٣ أيلول/سبتمبر مؤيداً لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ثالثاً، فيما يتعلق بمجلس أوروبا تقدر النمسا النوعية الرفيعة المستوى من التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا وتؤيد العمل الجاري الذي يشارك فيه مجلس أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اللتان تغطيان مجالات يتناولها مجلس أوروبا على المستوى الإقليمي. وإنني على ثقة من أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس أوروبا ستستمر في دعم وتكثيف الحوار بين تلك المنظمات.

رابعاً، فيما يتعلق بالاتحاد البرلماني الدولي، أيدت النمسا قبل عامين القرار الخاص بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ومنح مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي. ومن خلال إدراج الاتحاد البرلماني الدولي في مناقشات الجمعية العامة فإنها بذلك تعترف بأصوات الممثلين المنتخبين وبأنها ستستفيد من مساهماتهم القيمة وستكتسب مزيداً من الشرعية الديمقراطية. ولذلك فإن النمسا ترحب بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وتؤيد مشروع قرار هذا العام بشأن الاتحاد البرلماني الدولي.

والتخلف في قارتنا. وقد تم التعهد بتقديم مساهمات هامة لتوفير الموارد للشراكة الجديدة. ولسوء الحظ لم يتم الوفاء بتلك الوعود. وقد استرعى انتباهنا دور مكتب المستشار الخاص لأفريقيا في الترويج للشراكة الجديدة. ونأمل أن يواصل هذا المكتب التشجيع على توفير الموارد اللازمة لتنفيذ برامج الشراكة الجديدة.

ما زالت أفريقيا تواجه حالات صراع عديدة تعوق تقدمها صوب السلام والازدهار. ونؤمن بأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سيكون أداة مفيدة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال منع الصراعات وحلها.

لقد برهن الاتحاد الأفريقي على استعداداته للتصدي لقضايا الصراع في القارة دعماً للأمم المتحدة، من خلال نشر القوات في أنشطة حفظ السلام القائمة والجديدة، سواء في نطاق الأمم المتحدة أو في الإطار الإقليمي. وإن الاتحاد الأفريقي، رغبة منه في تحسين إطاره الإقليمي، يعمل أيضاً على تكوين قوة احتياطية أفريقية إقليمية تابعة له.

ختاماً، بينما توجد دلائل واضحة على توفر الإرادة السياسية لدى الزعماء الأفارقة للتصدي للتحديات التي تواجه قارتنا، ما زال الاتحاد الأفريقي يعاني من نقص في الموارد المالية والتقنية. لذلك نؤمن بأن التعاون المحسن مع الأمم المتحدة يمكن أن يساعد أيضاً في هذا المضمار.

تقرير الأمين العام (A/59/303) أبرز بصورة ملائمة التقدم الذي أحرزته المنظمات دون الإقليمية الأفريقية. وجنوب أفريقيا ستواصل الإسهام في تقوية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (الجماعة الإنمائية). وكان مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية قد اتخذ قراراً بأن الجماعة يجب أن تقدم طلباً للحصول على مركز المراقب

وقد تم القيام أيضاً بعمل محمود في المجالات التالية: تقديم الدعم المستمر للاتحاد الأفريقي في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وإنشاء مكتب للاتصال لبرنامج الغذاء العالمي لدى الاتحاد الأفريقي؛ وتشغيل المرحلة الثالثة للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مديريةية السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي؛ وتوفير الخدمات الإعلامية للقارة الأفريقية.

شاركت الأمم المتحدة أيضاً في تعزيز هياكل الاتحاد الأفريقي. وإننا نفخر بذلك وبالأشكال الأخرى للدعم المقدم من الأمم المتحدة لمنظمتنا القارية. ونعتقد أن تعزيز هياكل الاتحاد الأفريقي سيعطيه القدرة التي يحتاج إليها على مواجهة التحديات التي تواجه قارتنا.

ويشجعنا أن نلاحظ أن مزيداً من الدول الأفريقية تنضم إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران - وهي آلية طوعية للتقييم الذاتي.

وإن بدء العمل ببرلمان عموم أفريقيا أخيراً في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أعلن عن بزوغ فجر عهد جديد في القارة الأفريقية. ويسرنا أن المتكلم الأول في هذه الهيئة الهامة امرأة. وهذا وتخصيص نسبة ٥٠ في المائة من مناصب المفوضين في الاتحاد الأفريقي للنساء يبينان تصميم القادة الأفارقة على النهوض بمسألة تمكين المرأة.

ونؤمن بأن مناقشتنا اليوم ينبغي ألا تركز على إنجازاتنا فحسب، بل أن تساعدنا أيضاً في أن نحدد معاً المجالات التي نقوم فيها بالحاجة إلى التحسين. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى البرنامج الاجتماعي - الاقتصادي المتكامل للتنمية الأفريقية، وأعني الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). فمن خلال الشراكة الجديدة يحدونا الأمل أن ننجح في مواجهة تحدي الفقر

الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. وللمنظمتين كليهما خبرات راسخة مشهود بها في تعزيز السلام والمساهمة في منع الصراعات وبناء الثقة وبناء السلام على الأمد البعيد فيما بعد الصراع في بلدان كثيرة. والمنظمتان كليهما منخرطتان على وجه الخصوص في محاربة التمييز والإرهاب والعنصرية وكره الأجانب، وتسعيان إلى النهوض بالمساواة في الفرص وفي المعاملة للرجال والنساء في سبيل تأمين مستقبل أفضل، قائم على القيم والحقوق المعترف بها عالميا.

إن حماية حقوق الإنسان تحتل مركز الصدارة في عمل مجلس أوروبا. والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إحدى أهم معاهدات حقوق الإنسان البارزة والفعالة السارية المفعول في الوقت الراهن. وأحكامها ملزمة لجميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، التي قبلت جميعها بالولاية القضائية الإلزامية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

إن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان توفر طريقة فعالة لحماية حقوق الإنسان لملايين المواطنين الأوروبيين. وبلدي، شأنه شأن جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، يولي أهمية عظيمة للأداء الفعال للمحكمة، التي أصدرت عددا من القرارات التاريخية في قضايا متعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك قرارات بشأن قضايا متعلقة بقبرص، مثل قضية لويزدو الأساسية.

وهذا يجيء بي إلى المسألة الحاسمة، مسألة البت السريع في القضايا المعروضة على المحكمة، وكذلك مسألة التنفيذ الفعال لأحكامها، وهما مسألتان يحتم عليّ الواجب، بصفتي رئيسا للجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا، أن أتطرق إليهما. إن البت السريع في القضايا المعروضة على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتنفيذ الآني لأحكامها يتسمان بأهمية جوهرية لمصادقية وفعالية

لدى الأمم المتحدة. ونؤمن بقوة بأن هذه خطوة إيجابية ستزيد من تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة وأفريقيا.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، تم تقديم مشروع قرار تبنته البعثة الدائمة لموريشيوس، بصفتها رئيسة للجماعة الإنمائية، إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونحث جميع البلدان على أن تؤيد مشروع القرار هذا عندما يعرض للبت فيه.

السيد بورغوريدس (قبرص) (تكلم بالانكليزية):
أشكركم، السيد الرئيس، على إعطائي الكلمة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال، المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. لقد ظلت الحاجة تزداد إلى تكثيف هذا التعاون بغية مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره عن البند ٥٦ من جدول الأعمال.

وبصفتي عضوا في وفد جمهورية قبرص لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ورئيسا للجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للجمعية، سأركز على العلاقة بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة.

ويسرني أن ألاحظ أنه تم، كما ذكر الأمين العام في تقريره الشامل عن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، تعاون منتج ومثمر بين المنظمتين في الفترة قيد الاستعراض.

إن مجلس أوروبا والأمم المتحدة ظهرا إلى الوجود في مرحلتين متشابهتين من التاريخ ويشاطران مجموعة مشتركة من القيم والأهداف في النهوض بالسلام والازدهار واحترام سيادة القانون. إن التعاون بين هاتين المنظمتين قدم العهد، يرجع إلى تأسيس المجلس في ١٩٤٩. وإن الأمم المتحدة ومجلس أوروبا هيتان تكمل وتعزز كل منهما الأخرى في جهودهما لحماية وتقوية الديمقراطية وحقوق

وكلتا الجمعية البرلمانية ولجنة الوزراء تشارك حاليا في حوار مستمر مع الدول التي لها مركز المراقب وتستبقي عقوبة الإعدام. كما أننا في مجلس أوروبا نتخذ بنشاط خطوات لمكافحة العنصرية. وننتقل إلى إيجاد قارة خالية من التمييز العنصري كما أننا نعمل بشكل منهجي لمكافحة الاتجار بالبشر ولتوفير الحماية الفعالة للأقليات الوطنية.

وختاما، إنني على اقتناع بأن مجلس أوروبا والأمم المتحدة يمكن أن يستفيد كل منهما بشكل متبادل من عمل الآخر. والتداخل القائم بشأن المواضيع التي درستها المنظمتان يجب ألا يعني تكرار نفس العمل ولكن أن يعني، بدلا من ذلك، التكامل والتعاقد في ميدان العمل الخاص بكل منهما. وعلى نحو خاص فيما يتعلق بتعزيز السلام والاستقرار وسيادة القانون، فإننا نؤمن أن التعاون الوثيق بالفعل بين مجلس أوروبا والأمم المتحدة يمكنه وينبغي أن يعزز بشكل إضافي.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفدي أن يشكر الأمين العام وأن يشيد به على تقريره الممتاز عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/59/303)، وعلى مبادرته بتعزيز ذلك التعاون خلال السنوات. كما نود أن نرحب بمناقشة هذا البند من جدول الأعمال كل عامين وبتوحيد تقارير الأمين العام في تقرير واحد.

ويوضح تقرير الأمين العام مدى شمول تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وفي منطقتي، دأبت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي منظمة مؤلفة من ١٠ دول أعضاء، على توسيع وتعميق تعاونها مع الأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذا التعاون في تقرير الأمين العام وفي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم المرموق لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن رابطة

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بصفتها صكا دستوريا للنظام الأوروبي العام يساهم مساهمة كبيرة في ترسيخ التقاليد الديمقراطية في القارة.

إن الدول الأصغر، التي تكتسي الشرعية الدولية بالنسبة لها أقصى الأهمية، والتي يتعين عليها أن تعتمد بدرجة كبيرة على التنفيذ التام لأحكام المحكمة من أجل حمايتها، تدعم بصورة خاصة دور المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

إن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا مهتمة كثيرا أيضا بعملية إصلاح الأمم المتحدة. وتحقيقا لهذا الغرض ناقشنا في جمعيتنا التقرير المعني بتعزيز الأمم المتحدة واتخذنا قرار الجمعية البرلمانية ١٣٧٣ لعام ٢٠٠٤، الذي يتضمن مقترحات مهمة لتعزيز الأمم المتحدة. وهدفنا في الجمعية البرلمانية هو استعمال كل الوسائل الموضوعة تحت تصرفنا للمساعدة في إضفاء بعد برلماني على المنظمة العالمية.

وكما ورد ذكره بالفعل، فإن مجلس أوروبا هو في الغالب منظمة لحقوق الإنسان. ونؤمن أنه بدون احترام حقوق الإنسان، لن يتمكن العالم من أن ينعم بالسلام والأمن. ونحن في مجلس أوروبا بطبيعة الحال نشاطر الأمم المتحدة الاهتمام بتهديدات الإرهاب للسلام والأمن الدوليين، ولكننا نؤمن بشدة أن مكافحة الإرهاب يجب إدارتها بطرق وبوسائل تحترم بشكل كامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويجب ألا يسمح أبدا لمكافحة الإرهاب أن تنحط إلى التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، التي يشكل حظرها أمرا قاطعا.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، دخل البروتوكول رقم ١٣ للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حيز النفاذ. وتأثير ذلك البروتوكول التاريخي هو إلغاء عقوبة الإعدام في كل الظروف. ولم تعد القارة الأوروبية بعد الآن، باستثناء محزن واحد، تفرض عقوبة الإعدام. ونعتبر ذلك إنجازا كبيرا.

الآراء. كل ما يتطلبه ذلك إبقاء النص موجزا ومركزا على ما تقدره المنظمة الإقليمية للمرء في تعاونها مع الأمم المتحدة، مع تجنب المسائل الخلافية والمسببة للشقاق، وبخاصة المسائل التي لا تحظى بتوافق دولي للآراء.

إلى متى إذن نظل نشهد عمليات تصويت على بعض مشاريع القرارات هذه؟ أولا، لقد لاحظ وفدي أن بعض البلدان تبدو مؤمنة أن من الطبيعي للجمعية العامة أن تؤيد أو تحيي قيما معينة ومعايير وممارسات للتراث الثقافي المشترك أو أن تسلم أو تخطط علما بها في إطار المنظمة الإقليمية التي تعترف بها بشكل خاص هذه البلدان. ولا يبدو أن تلك البلدان تدرك أنه في منظمة مؤلفة من أعضاء من جميع أرجاء العالم، لا تشاطر بالضرورة الدول الأعضاء الأخرى التي لها تراث مختلف نفس الآراء في تلك القيم والمعايير والممارسات. وللأسف، فإن بعض هذه الدول يذهب إلى حد الإصرار على تلك العناصر، حتى بعد أن تكون البلدان الأخرى قد أعربت عن دواعي قلقها وتحفظاتها. وفي ظل تلك الظروف، فإن السبيل الوحيد، للبلدان التي لا توافق، فإن السبيل الوحيد لأن تعرب عن تحفظاتها ودواعي قلقها هو أن تطلب إجراء تصويت على مشروع القرار أو على الأقل على العناصر الخلافية لمشروع القرار.

ثانيا، لاحظ وفدي أن بعض البلدان تبدو متحمسة للاختلاف بين الفينة والأخرى، وبفضل ابتكار هذه البلدان، فإن مسائل مسببة للشقاق بعينها تظل تطرح كل عام في مختلف الأشكال في مشاريع قرارات في اللجان الرئيسية والجلسة العامة. والنتيجة الصافية المؤسفة هي صرف انتباه الجمعية عن المواضيع الهامة قيد النظر ومنع التوصل إلى توافق في الآراء على مشاريع القرارات ذات الصلة، كما هو الحال في مشاريع القرارات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

أمم جنوب شرق آسيا، وهو البيان الذي يؤيده وفدي بالكامل.

والواضح أيضا من التقرير أن الأمم المتحدة لا تدبر نفس الأنشطة التعاونية مع كل منظمة إقليمية. والقيام بذلك لن يكون أمرا سليما لأن لكل منطقة خصائصها الفريدة بالذات وأولوياتها واحتياجاتها، استنادا إلى فلسفتها ومرحلة تطورها. ويضفي التنوع الثقافي والسياسي لمختلف المناطق ثراء معيناً على مختلف الأنشطة التعاونية مع الأمم المتحدة. وكلنا في وضع أفضل بسبب ذلك. كما أن الأمر الجدير بالإعجاب هو أن نعلم من مشاريع القرارات التي قدمتها مختلف المنظمات الإقليمية بشأن ذلك الموضوع ومن بيانات مختلف الدول الأعضاء التي استمعت إليها الجمعية العامة اليوم، ما تقدره هذه المنظمات في تعاونها مع الأمم المتحدة.

بيد أن وفدي، بالنسبة لموضوع مشاريع القرارات، يشعر بالأسف إذ يلاحظ أن بعض مشاريع القرارات بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية جرى في الأعوام الأخيرة التصويت عليها، بدلا من اعتمادها بتوافق الآراء. وللذين لا يعرفون خلفية عمليات التصويت تلك، فإنه يمكنها أن تنشئ الانطباع الخاطئ بأن بعض الدول الأعضاء تعارض تعاون الأمم المتحدة مع تلك المنظمات الإقليمية، بينما، في الواقع، لا توجد مثل تلك المعارضة. وسعت الأمم المتحدة بكاملها والكيانات المؤلفة لها إلى العمل في إطار ولاياتها.

والأمر كذلك، فإن المرء يفترض أن الذين يقدمون مشاريع القرارات يعتززون بما تنجزه منظماتهم الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، فإن إجراء تصويت على مشروع قرار بشأن التعاون مع الأمم المتحدة أمر ينبغي أن يحاول الأعضاء في المنظمات الإقليمية المعنية تفاديه. وليس من العسير التوصل إلى مشروع قرار بتوافق

منذ أن حصلت على وضع مراقب دائم في الأمم المتحدة سنة ١٩٨٠، يزداد تعاون المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية مع المنظمة وثوقا. تحضر بضع من هيئات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى بانتظام الدورات السنوية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية وتقدم عروضاً عن مواضيع معينة. وعلى النحو نفسه، حضرت المنظمة الاستشارية اللقاءات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وتشارك بشكل فاعل في النظر في بنود ذات صلة.

يكشف استعراض سريع لجدول أعمال المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية الأولية التي توليها باستمرار للقضايا القانونية ولمسائل أخرى تحظى باهتمام الأمم المتحدة. فقد درست المنظمة الاستشارية في دورتها السنوية الثالثة والأربعين التي عقدت في بالي بإندونيسيا في حزيران/يونيه بنوداً مدرجة على جدول الأعمال مثل قانون البحار والتطورات الأخيرة المتصلة بالحقمة الجنائية الدولية وصك قانوني دولي لمكافحة الفساد وحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية ومنظمة التجارة العالمية باعتبارها اتفاقاً إطارياً وباعتبارها مدونة سلوك للتجارة العالمية والتعاون الرامي إلى مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. وقد عززت الدورة التفاهم في مجال التعاون بين دولها الأعضاء بشأن بنود جدول الأعمال تلك.

إن التعاون بين المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية ولجنة القانون الدولي جدير بالانتباه على نحو خاص. فحضور المنظمة الاستشارية واللجنة المنتظم بعضهما للدورات السنوية أو المنظمة لبعض وتقديم تقارير عن تقدم عمل كل واحدة منهما وتبادل الآراء ساعدت الدول الآسيوية والأفريقية على اطلاع على آخر تطورات التشريع الدولي ومكنتها من أن تقدم مساهماتها الخاصة في التطور التدريجي للقانون الدولي وفي تدوينه.

ويحدو وفدي أمل قوي في أن تسود الحكمة وفي أن نسلم جميعاً، من أجل مصلحتنا المشتركة، بأن هناك وقتاً ومكاناً لمناقشة المسائل المسببة للشقاق بشكل واضح بطريقة بناءة وفي أن نعترف جميعاً بأن تحقيق انتصار من خلال تصويت ضيق على المسائل الخلافية، المسائل التي لا يوجد عليها توافق آراء دولي، لا يحقق شيئاً وأيضاً يولد الضغن ويشوه سمعة هذه المؤسسة التي نعلن جميعاً أننا نعزها.

السيد زانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في

البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/59/303)، الذي يصف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية. ويسرنا أن نشهد علاقات متزايدة القوة وتوسيعاً تدريجياً للتعاون بين المنظمتين.

وتشكل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، التي نشأت انطلاقاً من روح مؤتمر باندونغ، المؤسسة الاستشارية القانونية الحكومية الدولية الوحيدة في المنطقة الآسيوية - الأفريقية. وخلال الأعوام، تابعت المنظمة الاستشارية عن كثب آخر التطورات في القانون الدولي وأجرت دراسات معمقة بشأن مسائل القانون الدولي ذات الاهتمام المشترك لدولها الأعضاء وزودت الدول الأعضاء في المنظمة بالمشورة بشأن القانون الدولي ووفرت لها منتدى للتعاون بشأن المسائل القانونية ذات الاهتمام المشترك. وبالتالي فإن المنظمة الاستشارية قدمت التوجيه للدول الآسيوية والأفريقية في مشاركة هذه الدول في الممارسات القانونية الدولية وأسهمت في التطوير المطرد للقانون الدولي وتدوينه.

لقد أصبحت الآن المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية منظمة دولية إقليمية لديها تأثير فريد في مجال القانون الدولي. نعتقد أن المنظمة الاستشارية ستشهد زيادة أكبر لتأثيرها بزيادة أعضائها وتوسع أنشطتها.

وعمق تقرير الأمين العام المعروض أمامنا فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

إن التقرير - سواء كان يخاطب المنظمة القارية - الاتحاد الأفريقي - نفسها أو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - أحد الأركان دون الإقليمية للاتحاد - يسلط الضوء على كل الخصائص البارزة للتعاون بين هاتين المؤسستين الأفريقيتين، مؤكداً على الإنجازات الملموسة الناتجة عن ذلك التعاون الدينامي. وفي هذا الصدد، يهنئ وفد بلدي بصدق الأمين العام على تقريره الهام والشامل.

وقد توجت كل جهود الأمم المتحدة لفائدة بلدان وسط أفريقيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة بإرسال بعثة متعددة التخصصات لتقصي الحقائق تابعة لإدارة الشؤون السياسية سنة ٢٠٠٣، بمبادرة من مجلس الأمن، إلى البلدان الأحد عشر الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. إن أحد استنتاجات وتوصيات البعثة التي يود وفد بلدي أن يؤكد عليها هو مقترح تعيين مبعوث خاص للأمين العام لوسط أفريقيا.

وبالرغم من أن التقرير المؤقت لبعثة التقييم (S/2003/1077) نظر فيه في جلسة علنية لمجلس الأمن خلال الجلسة ٤٨٧١ يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، فإن وفد بلدي يود أن يجدد التأكيد على أننا نأمل في ألا يكون تعيين المبعوث الخاص إلا خطوة وسطية. في الواقع، يمكن لتوصية البعثة فيما يتعلق بالمبعوث الخاص أن تؤدي في نهاية المطاف إلى وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة ودائمة ستعمل داخلها مع الأجهزة دون الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعاملة في وسط أفريقيا بشأن كل القضايا السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تؤثر على كل دول المنطقة دون الإقليمية. ومن هذا المنظور، من شأن فتح مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من أجل التنسيق الفعال لكل

يسر الصين، باعتبارها عضواً في كل من الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، أن ترى توسع التعاون باستمرار بين هاتين المنطمتين. ونأمل في أن يعزز التعاون بين المنظمة الاستشارية والأمم المتحدة الرامي إلى النهوض بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه وفي مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك تعزيزاً أكبر وأن يصبح نموذجاً لتعاون أوثق بين منظمات عالمية وإقليمية بهدف زيادة تعزيز السلام والتنمية العالميين. وستستمر الحكومة الصينية، كما فعلت دوماً، في المساعدة على تعزيز دور المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية وزيادة تأثيرها والترويج لتعاون أوثق بينها وبين الأمم المتحدة.

السيد لاوتيجلنودجي (تشاد) (تكلم بالفرنسية): إنه

لمبعث سرور كبير واعتزاز مستحق لوفد بلدي دوماً أن يرى السيد جان بينغ، أحد أبناء وسط أفريقيا البررة، يترأس عمل الجمعية العامة. فطوال ما ينيف عن ثلاث سنوات، لاحظ وفد بلدي أنه في كل مرة نظر فيها في شؤون وسط أفريقيا - سواء كان ذلك في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن أو حتى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي - كان أحد أبناء وسط أفريقيا دوماً يرأس النقاش. وفي هذه السنة مرة أخرى، لم نقطع هذا التقليد، بما أن السيد بينغ هنا في موقع قيادة الجمعية العامة، وطوال سنة من القيادة. ويرى وفد بلدي أن تلك إشارات إيجابية يبعثها القدر إلى بلدان وشعوب وسط أفريقيا التي تجمعها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لكي تستطيع أن تسمع صوتها ولكي يدعمها الشركاء الثنائيون والمجتمع الدولي في جهودها الإنمائية.

ولهذا السبب، بإعراي عن دعم وفد بلدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم الاتحاد الأفريقي وممثل الكونغو باسم الجماعة الاقتصادية، أود أن أقول: نعم، إن دول وسط أفريقيا قد سمع صوتها بالتأكيد، اعتباراً لتعقد

الدوليين يتطلب نهجا متعدد التخصصات بمشاركة عدد كبير من المؤسسات الدولية وإسهامها النشط.

وأود هنا التأكيد على التعاون المفيد جدا القائم بين المنظمات الثلاث في بلدي، بخاصة بين مكاتب الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا في بلغراد وبودغوريكا وبريشينا.

وباعتبار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريكة لحكومة صربيا والجبل الأسود فهي منخرطة بنشاط في إصلاح الأنظمة الانتخابية، والجهاز القضائي، والشرطة، وفي تعزيز المؤسسات، لا سيما دور البرلمان، وسيادة القانون، وإنفاذ القانون. وفي جنوب صربيا، أدت بعثة منظمة الأمن والتعاون دورا رئيسيا في احتواء الصراعات العرقية الكامنة من خلال تهيئة الظروف للتنمية السلمية لذلك الجزء من صربيا. علاوة على ذلك، تشجع المنظمة الأنشطة الإقليمية في إدارة الحدود، وذلك عملا بقرارات مؤتمر أوهريد المعني بأمن الحدود في البلقان.

وكما قيل في تقرير الأمين العام، يوجد شكل خاص للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات إقليمية أخرى في مقاطعتنا كوسوفو وميتوهيا. ومن خلال نظام الدعائم لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، انخرطت المنظمة بصفة خاصة في بناء المؤسسات وتعزيز حقوق الإنسان وتدريب الشرطة ووسائل الإعلام والانتخابات. ونحن واثقون تماما بأن التعزيز الإضافي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، وكذلك مكاتب المنظمة في الميدان، سيسهم في تحقيق حماية أفضل للأقليات، والعودة الأسرع للاجئين والمشردين داخليا، وتحديد مصير المفقودين.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة ومجلس أوروبا، نحن مقتنعون بأن التطوير الإضافي للتعاون المكثف فعلا بينهما سيساعد على تجنب تداخل الأنشطة وعلى التمكين من

القضايا المتصلة بإنهاء وتوطيد السلام في وسط أفريقيا أن يكون محل ترحيب. وعلى ضوء تجربة تشاد في تسوية الصراعات في وسط أفريقيا ووضعها الجغرافي السياسي في المنطقة دون الإقليمية، أذنت لي سلطات بلدي بأن أعرب عن استعدادها للترحيب بمكتب للأمم المتحدة في وسط أفريقيا ولاستضافته إذا قدر لمثل هذا المشروع الممتاز والمفيد أن يرى النور في الشهور أو السنوات المقبلة.

لقد استعملت عبارة "توطيد السلام" لأننا نجد أن كل بؤر الصراع الساخنة في وسط أفريقيا تقريبا إما قد تم إطفائها أو هي في الطريق إلى ذلك، الواحدة تلو الأخرى. وبالتالي، لدينا دواعي للأمل. إن الاعتماد النهائي بتوافق الآراء لمشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - وبلدي إحدى الدول التي تقدمت به - من شأنه أن يعزز فوائد هذا التعاون.

ختاما، يأمل وفد بلدي في أن يرى كل الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تشارك، دون استثناء، بنشاط في الاستعدادات لعقد ومتابعة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الوشيك.

السيد كالوديروفيتش (صربيا والجبل الأسود)

(تكلم بالانكليزية): أغتنم ببالغ السرور هذه الفرصة لتناول مسألتين محددتين مدرجتين في جدول أعمالنا: التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا.

إن القضايا المدرجة في جداول أعمال هاتين المنظميتين وثيقة الترابط؛ ولهذا السبب فإن التعاون بينهما ذو أهمية حيوية. وينطبق الشيء ذاته على تعاونها مع الأمم المتحدة الرامي إلى تسهيل حل بعض المشاكل التي نواجهها اليوم في أوروبا - وينطبق أكثر لأن حفظ السلم والأمن

إن مجال حماية البيئة واعد بالخير على وجه خاص بالنسبة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، حيث يمكن استخدام خبرة الأمم المتحدة في تعزيز آليات منظمة الأمن والتعاون الحالية في ذلك المجال. وفي ذلك السياق، تُصاغ الآن مذكرة تفاهم بين المنظمة والأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا بغية توفير الإطار القانوني للأنشطة المشتركة في المستقبل.

وما لا يقل أهمية توسيع التعاون بين مجلس أوروبا ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بخاصة تلك التي تتناول المسائل المماثلة لتلك التي ينظر مجلس أوروبا فيها، مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. في عام ٢٠٠٣، وبمبادرة من بلدي، أُنفق على أن يشارك ممثل مفوضية شؤون اللاجئين في اجتماعات لجنة وزراء مجلس أوروبا وهيئاته العاملة عندما تناقش مسائل ذات أهمية لكلتا المنظمتين - مثل اللاجئين والمشردين داخليا - من أجل زيادة التعاون بين الهيئتين وتجنب التداخل في العمل.

ونظرا لأن أنشطة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون ومجلس أوروبا تلتقي وتكمل بعضها بعضا في نواحي عديدة، نثق بأنها تستطيع من خلال تعزيز التعاون القائم بينها أن تقدم مساعدة إضافية ليس لبلدي فحسب بل لمنطقة جنوب شرقي أوروبا برمتها.

السيد أمايوم (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي هذه الفرصة للإدلاء ببيان موجز بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

لا شك في أن المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات أصبحت دعائم للتنمية. ولقد أسهمت بشأن

الاستخدام الأكفأ للموارد والمعرفة، مما يجعل من الممكن أن تعالج أيضا المزيد من احتياجات البلدان التي تعمل فيها.

والأنشطة المشتركة بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا في مجال استرداد وحماية التراث الثقافي في كوسوفو وميتوهيا تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لبلدي، بخاصة في سياق عمل اللجنة الدولية المستقلة للتراث الثقافي في كوسوفو، التي أنشأها مجلس أوروبا واللجنة الأوروبية وبعثة الأمم المتحدة معاً بعد أعمال العنف في كوسوفو وميتوهيا في شهر آذار/مارس. ونتوقع أن يستفيد ذلك التعاون استفادة أكبر من المشاركة النشطة لتلك المنظمات في المؤتمر الدولي المقبل للمناخين لترميم الآثار الثقافية المدمرة في كوسوفو وميتوهيا الذي سيعقد تحت رعاية اليونسكو في بداية العام المقبل.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية جهود مجلس أوروبا فيما يتعلق باللامركزية في كوسوفو وميتوهيا، التي تلتقي في الكثير من جوانبها مع خطة جمهورية صربيا.

وأود هنا التطرق إلى بعض الأنشطة التي تستحق في رأينا اهتماما خاصا وتحتاج إلى نهج مشترك. أولا، مجال مكافحة الجريمة المنظمة وإدارة الحدود. عقدت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤتمرا مشتركا مكرسا لهاتين القضيتين في فيينا هذا العام لتعزيز التعاون وتقييم احتياجات البلدان بغية تعزيز قدراتها في هذين المجالين.

ثانيا، هناك مجال كبير لتعزيز التعاون القائم في مكافحة الإرهاب من خلال التقسيم الواضح للأدوار بين المنظمات والاستخدام الأمثل لميزاتها المكمل بعضها لبعض. في النصف الأول من عام ٢٠٠٤، عُقد في فيينا مؤتمر مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكرس لمكافحة الإرهاب. وفي الواقع، مكافحة الإرهاب والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في ذلك الصدد مندرجان في جدول أعمال المجلس الدائم للمنظمة اليوم.

على حفظ السلام. وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي على تحقيق إنشاء تلك القوة المنشودة.

إن وفد بلدي يرحب بإنشاء الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وتسويتها، مما سيعزز دون شك التعاون بين المنظمتين.

وإننا نرحب بالدعم المكثف الذي منحه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإننا نرى أن تنفيذ أهدافها بنجاح، وأيضا الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، منوطان بالدعم الذي سيقدمه شركاؤنا في التنمية. وإن مرض فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والأمراض الخطيرة الأخرى، علاوة على الفقر المزمن والممارسات التجارية غير العادلة، ما زالت تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

غير أننا نلاحظ بارتياح الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، بغية تعزيز دور الأمم المتحدة ومختلف أجهزتها في مجالات مكافحة الفساد والإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات وقضايا حقوق الإنسان. كما أنها تعمل لتعزيز سيادة القانون ولضمان التقيد الأكبر بالصكوك الدولية ذات الصلة ولتشجيع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وبالنظر إلى أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية، ندعم المبادرات الرامية إلى توسيع وتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة كما نرحب بمشروع القرار A/59/L.1، الذي عرضه سفير إندونيسيا هذا الصباح.

ويود وفد بلدي أن يعرب كذلك عن تقديره لحكومة إندونيسيا لاستضافتها الناجحة للدورة الثالثة والأربعين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية

جميع المسائل المتعددة القطاعات، بما في ذلك تعزيز وحفظ السلم والاستقرار والأمن والتنمية المستدامة الدولية. ولذلك نالت تلك المنظمات التقدير على العمل الذي قامت به وعلى الدور الذي أدته في استكمال وظائف الأمم المتحدة. ولذلك يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا عند عرض مشروع القرار A/59/L.1 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية.

وتعتقد كينيا أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى هام وأنه بحاجة إلى التشجيع. ونرى أن المسائل التي تنطوي على التحدي والتي يواجهها العالم تمكن معالجتها على أكمل وجه بالعمل الجماعي. ويقدر وفد بلدي الإنجاز الهائل الذي حقق من التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات كما يذكر تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/59/303.

لقد انخرط الاتحاد بنشاط في مجالات بناء القدرات، وتعزيز السلام في مناطق الصراع، والتنمية المستدامة، وتعاون أيضا مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن تلك المسائل. كما تعاونت المنظمتان في حفظ السلام، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإدارة الصراعات، والصحة والقضاء على الفقر، وكذلك في قضايا الطفل. وفي هذا الصدد، نود التنويه بتقديرنا للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في حفظ السلام وإدارة الأزمات في قارة أفريقيا.

وبوصفنا بلدا مساهما بقوات، نرحب بقرار الاتحاد الأفريقي إنشاء قوة احتياطية. وينسجم هذا مع تقرير الإبراهيمي (A/55/305)، الذي دعا إلى استكمال جهود الأمم المتحدة بقوات إقليمية لحفظ السلام. ويتطلع وفد بلدي إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لتعزيز القدرة الأفريقية

الأعمال العالمي وكذا التقرير بشأن طرق تعزيز التعاون في المستقبل.

وإننا نؤمن بأنه يجب ألا يتطرق النقاش في الجمعية العامة بخصوص هذه المسألة للمسائل الفنية، مسائل التفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى فحسب، ولكن أن يسمح كذلك بتفحص نتائج جهودها المشتركة لأنه لا يمكن أن يعتبر معيار لفعالية التعاون إلا التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة.

كما يرحب وفد بلدي بالتعاون الفعال بين الأمانة العامة وكذا هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ومجلس أوروبا، الذي يلقى المنظمة الإقليمية الرئيسية في مجال النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وإن جمهورية مولدوفا، بوصفها البلد الذي تقلد رئاسة لجنة وزراء مجلس أوروبا في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، على علم تام بقيمة هذا التعاون. كما أننا نعترف، كما يعترف التقرير، بمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في تحقيق الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي، وإننا نتطلع لعقد المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات عام ٢٠٠٥.

وإن جمهورية مولدوفا، بوصفها عضوا نشيطا في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، تقدر البدء في برامج مشتركة متعلقة بمجالات الاهتمام المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. كما أننا نثمن تحسين التعاون، بما في ذلك في مجال السلام والأمن في القارة الأفريقية، بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، التي مولدوفا عضو فيها.

كما أود أن أؤكد على مسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لبلدي. وللأمم المتحدة ومنظمة الأمن

في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. كما حظيت كينيا بشرف تقلد رئاسة المنظمة الاستشارية القانونية خلال فترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وإننا سنسعى لضمان قدر أكبر من التعاون بين المنظمة الاستشارية القانونية والأمم المتحدة. وبالتالي، فإن كينيا ستستضيف الدورة الرابعة والأربعين للمنظمة الاستشارية القانونية في نيروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، في الوقت الذي ستحتفل فيه المنظمة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وإن وفد بلدي يغتنم هذه الفرصة ليدعو الدول الأعضاء كافة إلى نيروبي من أجل الدورة الرابعة والأربعين.

وختاما، تستمر كينيا في دعم الأمين العام. وعلينا أن نجتمع الموارد بغرض تشجيع التعاون المثمر في البحث عن حلول للتحديات العالمية على المدى البعيد.

السيد غيرغور (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به وفد أوكرانيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا. كما أننا نود أن نتطرق إلى بضع نقاط إضافية تهم بلدي بشكل خاص.

أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر للأمين العام على تقريره الشامل عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (A/59/303). ويعطي هذا التقرير نظرة عامة وواضحة ومعبرة، كما يشكل أساسا ممتازا لمناقشاتنا اليوم. وإن وفد بلدي يؤيد النهج المتخذ لإجراء نقاش مشترك واحد بخصوص جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى. وهذا يسمح لنا بالقيام بتقييم عام لأفضل الممارسات، بغية ضمان التكامل بين جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى في معالجة المسائل الأكثر أهمية في جدول

بالغا من جانب الأمم المتحدة. ومن بين هذه المسائل، استمرار ما يسمى بالصراعات المحمّدة في منطقة البحر الأسود وجنوب القوقاز - في مولدوفا وجورجيا وأذربيجان. وإن لهذه الصراعات آثارا واسعة على السلام والأمن الدوليين والاستقرار والتنمية الإقليميين. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم تفلح الوساطة الدولية في تسوية تلك الصراعات. كما اعترف الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتهديد الذي تفرضه الصراعات المحمّدة في إحاطته الإعلامية المقدمة لمجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٤، كما ناشد أعضاء المجلس المساهمة في تسويته.

وكما أشار وفد بلدي في دورات سابقة، بوسع هيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تكتشف مجالات تعاون جديدة بغية تسهيل تسوية الصراعات المحمّدة، وينبغي لها ذلك، كما يجب استعمال كامل قدرات المنظمتين لهذا الغرض. ويجب ألا يحول دون ذلك شواغلهم بما يسمى بتقسيم العمل.

ومما يزداد وضوحا أنه يجب علينا أن نعزز بصورة عاجلة، الجهود المشتركة للتعامل مع الصراع السياسي في الجزء الشرقي من بلدي. وقد أبلغت جمهورية مولدوفا، بصورة منتظمة، المنظمات الدولية ذات الصلة بالخطر الذي يشكله هذا الصراع الطويل وبجهودنا لحله. وعملت مولدوفا بحسن نية، طيلة سنوات، مع جميع الأطراف الفاعلة في عملية التسوية. وبينما عملت سلطات مولدوفا بروح الحل التوفيق، رأت بحزم أن أي اقتراح تسوية أو حل للصراع السياسي يجب أن يركز على احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية. ورغم النهج البناء الذي تعتمده سلطات مولدوفا في حوارها مع قادة ترانسديستر الذين نصبوا أنفسهم، ومع غيرهم من المشاركين في الإطار التفاوضي المتعدد الأطراف، فإن عدم التوصل إلى نتائج ملموسة بعد

والتعاون في أوروبا اهتمامات مشتركة في القارة الأوروبية، وهي تعزيز سيادة القانون والديمقراطية وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساهمة في منع الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

ويقوم التقرير بتقييم الجهود الهامة التي بذلتها المنظمتان معا لتحسين تفاعلهم، على مستوى الأمانتين، وكذا فيما بين بعثاتهما في الميدان، كما هو الحال في كوسوفو وجورجيا، على الرغم من كون التقرير يتطرق بإيجاز شديد لهذه المسألة نظرا لبنيتها الجديدة. واتخذت بعض الخطوات المهمة في إطار عملية المشاورات غير الرسمية الثلاثية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، بغية تعزيز التعاون في مجالات من قبيل مكافحة الأعمال الإرهابية والاتجار بالبشر وكبح الجريمة المنظمة والفساد وتشجيع التعاون التجاري والبيئي. وهناك تفاعل جدي بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتبقى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الآلية الأساسية للإنذار المبكر ومنع الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراعات في المنطقة، نظرا لنهجها الفريد والشامل حيال الأمن، وهو النهج الذي يؤكد على حقوق الإنسان، والمسائل العسكرية والسياسية. غير أن هذا الجانب ينعكس بشكل أقل في التقرير، ربما لقلة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن مسألة الصراعات التي لا يعالجها مجلس الأمن.

ولم يتوفر الحل لعدة مسائل يتضمنها جدول الأعمال الأمني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتستحق اهتماما

ونرى أنه من الضروري تغيير مكونات آلية حفظ السلام القائمة، التي تفتقر إلى الفعالية والحياد، واستبدالها بآلية جديدة بمقتضى ولاية دولية واضحة.

وتلتزم جمهورية مولدوفا التزاماً قوياً بحل هذا الصراع السياسي بطريقة سلمية، على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية للبلد. وقد دعا الرئيس فلاديمير فورونين جميع الأطراف المعنية إلى التوصل إلى توافق في الآراء بغية ضمان الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لدولة مولدوفا ديمقراطية، تتخذ طريق الاندماج الأوروبي، وذلك بطرح مبادرة من أجل ميثاق استقرار وأمن لمولدوفا. وقد يساعد عقد مؤتمر دولي حول هذه المسألة على فهم التدابير الواجب اتباعها.

ويعتقد وفد بلدي أيضاً أن على الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الإصرار على ضمان التنفيذ الصارم والكامل لقراراتهما ومقرراتهما المرتبطة بحالات الصراع. وإذ نلاحظ مع القلق وقف انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي مولدوفا سنة ٢٠٠٤، نود التأكيد مرة أخرى على الضرورة الملحة لإكمال العملية تمثيلاً مع مقررات قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٩٩، التي أيدتها الجمعية العامة على وجه التحديد من خلال تبني الأحكام ذات الصلة في قراراتها الصادرة في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأخيراً، يتطلع وفد بلدي إلى اتخاذ قرار هادف وموضوعي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من شأنه أن يقيّم بصراحة الوضع على الأرض وأن يساهم في حل المشكلات الصعبة القائمة في منطقة المنظمة.

١٢ سنة من المفاوضات بيّن عدم فعالية القائمة الموجودة للتسوية الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، بات واضحاً أن سلطات ترانسدينيستر، التي أعلنت عن نفسها متولية لمركز القيادة، لا ترغب بإخلاص في إعادة توحيد البلد. وبدعم من جهات فاعلة خارجية ومؤثرة، تلاعب القادة الانفصاليون بالعملية التفاوضية لغايات أخرى تختلف عن الغايات المعلنة في البداية. إن عدم إنهاء عملية سحب القوات الأجنبية، والذخيرة والأسلحة، كما نصت عليه وثائق قمة اسطنبول لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لم يسهل أيضاً التسوية الكاملة لهذا الصراع السياسي.

وتفاقم الوضع العام في المنطقة تفاقماً كبيراً، بخاصة سنة ٢٠٠٤، عندما حاولت القوات شبه العسكرية باستمرار توطيد وجودها في بعض أجزاء المنطقة الأمنية والسيطرة على عدد من القرى، ومحطات السكك الحديدية وغيرها من الممتلكات التي تقع تحت ولاية السلطات الدستورية. وينتهك النظام الانفصالي بشكل منتظم أغلب حقوق الإنسان، وحتى حق الأطفال في التعليم. وتبقى هذه المنطقة مكاناً لإنتاج الأسلحة والاتجار غير المشروعين بها، التي يحتمل أن تصل إلى مناطق صراع أخرى، وأرضاً للتهريب لا تخضع للقانون، وفي نهاية المطاف تهديداً للأمن والاستقرار الدوليين. ولذلك تدعو جمهورية مولدوفا إلى انخراط أوسع ينحو إلى تحقيق النتائج من جانب الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية الأوروبية، بخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي.

ونعتقد بضرورة نشر بعثة رصد دولية تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، في الجزء الترانسدنيستري للتنفيذ على الحدود الشرقية من مولدوفا، بغية الحد من النشاطات غير الشرعية للنظام الانفصالي.

ومن دواعي القلق أيضاً أن هاتين المنظميتين، في تعاونهما، توليان اهتماماً غير واف بالغرض للتهديدات القائمة لسيادة دولها الأعضاء وسلامتها الإقليمية. ولم تلاحظ أذربيجان، التي درست التقرير وغيره من الوثائق ذات الصلة، أي دراسة أو تقييم جدي لعملية تسوية الصراعات المسلحة الدائرة حالياً في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو، على الأقل، في المشاورات التي تعقد دورياً على مختلف المستويات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود هنا أن أدعو إلى توخي الحذر. فالأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هما المنظمتان الدوليتان الوحيدتان المسؤولتان عن حفظ السلام والأمن في أذربيجان. ولذلك، فنحن محقون في أن نتوقع من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنفيذ ولايتها ومن مجلس الأمن استخدام هذا الترتيب الإقليمي لتنفيذ قرارات المجلس التي تؤيد سيادة هذه الدولة من أعضاء الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية. ولهذا السبب، يتعين على المنظميتين الاستجابة إلى نداءات دولها الأعضاء وللمواجهة الفعالة للتهديدات التي تواجه أمن هذه الدول.

ومع ذلك، من المشجع أن نرى نطاق النشاطات المحددة في التقرير. فهي متنوعة وتتراوح بين إنهاء الاتجار بالبشر إلى محاربة الفساد. وتود أذربيجان أن تطلب التعديل الجوهري لقائمة النشاطات هذه من خلال تحليل الإنجازات والتقارير المعدة بشأنها، وربما إخفاقات عملية المفاوضات الرامية إلى حل الصراعات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بخاصة تلك العمليات التي تركز على قرارات مجلس الأمن. إن نتائج الصراعات وتداعياتها على السلم والتنمية في البلدان المتضررة مخربة، وهي تستحق دراسة جدية وأعمالاً تعاونية مناسبة من جانب المنظميتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نظراً للقائمة الطويلة بالمتكلمين المسجلين على قائمتي، سنمدد جلسة هذا المساء حتى الساعة ١٨/٣٠.

السيد عليف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا نيابة عن مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا بشأن بند جدول الأعمال المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى". وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأقدم منظورنا الوطني للبند الجاري النظر فيه، ولا سيما البنود الفرعية (د) و (و) و (ن) و (ع).

وفيما يخص البند الفرعي (ن)، أي التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أحطنا علماً بتقرير الأمين العام (A/59/303)، الذي نراه، للأسف، إحصائياً أكثر مما هو تحليلي أو حافز على التفكير. وكان من المفاجئ لنا ألا نجد في تعداد النشاطات المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أي إشارة إلى التعاون بين المنظميتين في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، باستثناء تدابير مكافحة الإرهاب. والسؤال المنطقي الذي نطرحه هو: هل يقوم أي تعاون، أو على الأقل أي تفاعل، بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما ورد في المادة ٥٢ من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن الترتيبات الإقليمية، والهادفة أساساً إلى أن "تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي"؟ وإذا كان الجواب بنعم، فلماذا، إذاً، لا يشمل التقرير هذه السلطة كمسألة ذات أولوية للتعامل مع التهديدات الواضحة للسلم والأمن في الدول الأعضاء، وهي السلطة التي عهدتها الجمعية العامة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟

الاقتصادي في منطقة البحر الأسود وجودة توقيته. وفي هذا السياق بالتحديد، نود أن نشدد على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا لتعزيز الترتيبات التعاونية بين المنظمة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبتنسيق تاماً مع توجيه الأمين العام بمواصلة ذلك التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك ودعوته الوكالات المتخصصة إلى وضع وتنفيذ برامج مشتركة.

ومواصلة إسهام الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا في أعمال منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود في مجال النقل له أهمية بالغة. وفي الوقت ذاته، نتطلع إلى توسيع نطاق التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ليشمل مجالي تيسير التجارة والطاقة المستدامة. ونود كذلك أن نسلط الضوء على التقدم المحرز في التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الذي نرى أنه يسهم إسهاماً طيباً في تنمية الزراعة في المنطقة ويسهم في نهاية المطاف في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود على تحقيق هدفها المشترك، المتمثل في القضاء على الجوع والفقر. وينبغي أيضاً مواصلة تعزيز الحوار بين المنظمة وكل من البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وتؤكد أذربيجان تأكيداً خاصاً على التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وخلال المرتين المتتاليتين اللتين ترأسنا فيهما المنظمة انتهجنا نهجاً يركز على الأولويات وأسهمنا في ترجمة هذا النهج إلى أهداف عملية. واستناداً إلى الموارد المتاحة والمزايا النسبية الموجودة، جعلنا من بين الأولويات تعزيز التعاون بين الدول في مجالي الطاقة وتطوير شبكات النقل. ونرحب لذلك ترحيباً تاماً باعتماد إعلان باكو بشأن الطاقة والتعاون ومواصلة تنفيذه. ونحن من ناحيتنا قد عقدنا العزم على مواصلة

وهناك مجال هام آخر للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو يتعلق بالبعد الإنساني. ولسوء الحظ بينما يستمر هذا النوع من النشاط على الأرض، لا يأتي التقرير على ذكره بتاتاً.

وتعتقد أذربيجان أيضاً أن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية قد يمثل مناسبة عملية حقاً لتنسيق نشاطات الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نظراً لتجربة هذه الأخيرة في إرساء الاستقرار وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراعات في البلقان.

ويسرنا أن نرى في التقرير إشارة إلى أن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا تتمتع بعلاقة عمل وثيقة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المجالين الاقتصادي والبيئي. وترجو أذربيجان أن تسفر هذه العلاقة عن مشاريع تركز على الأهداف ويتم تنفيذها على أرض الواقع.

وإذا انتقلنا إلى البند الفرعي (د)، يتيح التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود فرصاً كبيرة لتعزيز النمو وتشجيع التنمية المستدامة. وينبغي استعراض دور هذه المنظمة وإمكاناتها على ضوء التنمية المستمرة في هذه المنطقة، بما في ذلك زيادة عدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ونخطط علماً مع الارتياح بالاتجاهات الإيجابية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وفي رأينا أن الحوار المطول بين الوكالات، وتكوين الشراكات مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، والدعم المالي، سوف يكون لها تأثير مباشر على القدرات المؤسسية لمنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، وتجعلها أكثر استجابة لاحتياجات المنطقة، الأمر الذي يتطلع إليه الأعضاء.

وندرك الدور الحيوي الذي يؤديه الحوار والتعاون بين الوكالات في فعالية تنفيذ البرنامج الإنمائي لمنظمة التعاون

الدول، وتحقيق التعاون في حل المشاكل الدولية، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وإذ نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار في هذا الموضوع، نرى أن الأمم المتحدة ومجلس أوروبا يمكنهما التعاون على نحو أكثر نشاطاً في منع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، كل من خلال الصكوك الخاصة بها. وبذلك تكمل كل منهما الأنشطة التي تقوم بها الأخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للسيد سيرجيو بايز، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد بايز (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإسبانية): يشترك الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنين عديدة في تطوير برنامج واسع النطاق للتعاون مع الأمم المتحدة ودعم جدول أعمالها. ونرى أن هذا تطور طبيعي لمنظمتين تسعيان لتحقيق نفس الأهداف، كل من زاوية موافقها واهتماماتها المؤسسية.

ومنذ سنتين، منحت الجمعية العامة مركز المراقب للاتحاد البرلماني الدولي، تقديراً لمكانته بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. ومنذ ذلك الحين، اكتسبت العلاقات بين المنظمتين زخماً وأهمية جديدين، ونعتزم مواصلة البناء على تلك الأسس في المستقبل.

وقد حان الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة لتعزيز صلاحها بالأفرع التشريعية للحكومات. وهي ليست وحدها التي تحاول ذلك. بل إنه علامة من علامات العصر. وكثير من المنظمات المتعددة الأطراف تتجه بأبصارها إلى الممثلين المنتخبين من جانب الجماهير على أمل تضيق الفجوة بين آمال الشعوب ومتطلبات الإدارة العالمية الفعالية.

الإسهام في أمن إمدادات الطاقة وتطوير شبكات وخطوط أنابيب النفط والغاز، بما في ذلك عن طريق خط أنابيب باكو - تبيليسي - جيهان، الذي شهدنا إحراز تقدم كبير بشأنه في الآونة الأخيرة.

ويود وفد أذربيجان أن يعرب عن تأييده لمشروع القرار الذي سيقدم تحت هذا البند الفرعي من جدول الأعمال، ويدعو الدول الأعضاء إلى النظر في الاشتراك في تقديمه.

وانتقالاً إلى البند الفرعي (ع) عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ترى أذربيجان أن تصميم الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي على مواصلة تعزيز التعاون القائم بينهما، بإعداد مقترحات محددة في بعض المجالات المعينة ذات الأولوية من الأهمية بمكان. وفي هذا الصدد، نرحب بالمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام، وخاصة المتعلقة بالاجتماع الذي عقد في فيينا خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي أجرى تقييماً لآليات التعاون القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وخرج بعدد من المقترحات لتعزيز ذلك التعاون. ولتعميق العلاقات بين المنظمتين، وبالنظر إلى اتساع مدى المناطق المتأثرة بالصراعات، لدينا اقتناع بأن المنظمتين ينبغي أن تتعاوننا بشكل أوثق على منع نشوب الصراع، وإدارة الأزمات، والتأهيل بعد انتهاء الصراع.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (و) حول التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، فيعرب بلدي عن تقديره الشديد لاستمرار ممارسة الاتصالات المباشرة بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا التي تجريها الأمانتان والوكالات المتخصصة في كلتا المنظمتين. فكلتا المنظمتين تسعيان لتحقيق نفس الأهداف والمثل العليا، وهي على وجه التحديد، صون السلام والأمن الدوليين، وتطوير علاقات الصداقة بين

مجالات التعاون الدولي، إضافة إلى دعم اتسام تعددية الأطراف بمزيد من الفعالية والشمول. وفي هذا السياق، سوف يتسم المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، الذي سيعقد عام ٢٠٠٥، بأهمية فريدة.

وتشكل الهيئات البرلمانية مصدراً حصباً ودعمًا مؤسسياً لا يقدر بثمن في الجهود المبذولة لمساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها، وشرح قضيتها، ومواجهة تحدياتها. النجاح الذي تحقق حتى الآن في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية مدين لهم بالفعل بأشياء كثيرة. ولهذا السبب نعتقد أن التقرير الذي سنعرضه عن هيكل وعمل الآليات البرلمانية في سياق التعاون المتعدد الأطراف سيأتي في حينه و سيكون قيماً للنظام الدولي.

في ضوء هذه المسائل الهامة، ينبغي أن لا ننسى أن الاتحاد البرلماني الدولي منظمة عملية المنحى، أي منظمة تعي دائماً احتياجات الناس اليومية. وفي الحقيقة، يشارك الاتحاد البرلماني الدولي حيثما كانت توجد مبادرات سياسية كبيرة لبناء دول وحيثما تعمل الأمم المتحدة بمجد لمساعدة البلدان على الخروج من صراع. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، في تيمور - لشتي، حيث عملنا بمجد للمساعدة على إنشاء جمعية تشريعية جديدة. وستزور أفغانستان بعثة لتقييم الاحتياجات تابعة للاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في برنامج يهدف إلى تعزيز البرلمان الجديد في كابل. وستكون هناك بعثة أخرى في عمّان، تعمل مع الجمعية العراقية المؤقتة للإعداد للجمعية الدستورية التي، إن شاء الله، ستنتخب في بداية السنة القادمة.

إننا إذ نستغل هذه التجربة العملية الواسعة والجهود التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنين لتطوير الجوانب التشريعية للديمقراطية، نعمل أيضاً على وضع إطار منهجي لمؤشرات الديمقراطية داخل البلدان. وسيحدد الإطار الذي سينشأ بهذه الطريقة آليات التمثيل الشرعية

ولن أستطرد هنا في موضوع التقرير الأخير الذي نشره فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الذي يعرف باسم فريق كاردوزو (A/58/817، و Corr.1). وقد تناولت مناقشات الجمعية العامة بالفعل هذه المسألة. والتقرير علاوة على ذلك يتعلق أساساً بالمجتمع المدني، وهو فئة لا تنتمي إليها الأجهزة التشريعية في العالم. بيد أني أود أن أطرح رؤيتي لماهية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وما يقدر له أن يكون.

في عام ٢٠٠٠، حشد الاتحاد البرلماني الدولي رؤساء برلمانات العالم لمؤتمر تاريخي عقد في قاعة الجمعية العامة هذه عشية مؤتمر قمة الألفية. وأكد الإعلان الذي صدر عن ذلك التجمع التاريخي رغبة برلمانات العالم في أن تسهم في التعاون الدولي، متخذة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي محوراً لجهودها، وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن تقديرهم لهذه النقطة.

وبينما تقترب من الذكرى السنوية الخامسة للألفية، يعد الاتحاد البرلماني الدولي العدة من جديد لحشد رؤساء البرلمانات ومسؤوليها لعقد المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات، المقرر عقده هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ولست بحاجة إلى أن أخبركم بأن العام ٢٠٠٥ سيكون عاماً هاماً في تاريخ هذه المنظمة العالمية. إذ ستحتفل الأمم المتحدة بمرور ستين عاماً على إنشائها، وتجري أول استعراض لإعلان الألفية من استعراضاتها التي تجري كل خمس سنوات. وسيكون بالتالي مناسبة تقيس بها المنظمة التقدم الذي أحرزته في عملية الإصلاح، التي أصبحت أمراً متزايد الإلحاح بالنسبة لأعضائها.

وفي هذا السياق، من المهم أن يساعد البرلمانيون على إحداث التغيير وأن يؤدوا دوراً أكثر دينامية وحسماً في جميع

وفعالية. هذا الالتزام الشديد بالسلام والأمن الجماعي سيكون أولوية رئيسية لبرلمانات العالم، تمثيلاً مع مبادئها الإنسانية وقيمها الأساسية ومع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

والممارسات المؤسسية للبرلمانات التي تمكنها من العمل كمؤسسات تشريع وإشراف فعالة.

على مدى اليومين الماضيين، ناقشت جلسات الاتحاد البرلماني السنوية في الأمم المتحدة، التي تجمع معاً تقليدياً أعضاء البرلمان الموجودين في الجمعية العامة، موضوع نزع السلاح والسلام الدائم والإعمار بعد انتهاء الصراع.

و جرى تبادلًا ثرياً وفعالاً للآراء بين رؤساء برلمانات ومشرعين من جميع أنحاء العالم ومسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة وشخصيات بارزة تمثل نطاقاً واسعاً من الفكر السياسي.

من خلال هذه الأنشطة المتنوعة، كما جاء في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وآخرين أشرت إليهم في وقت سابق، يحضر الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات إلى الأمم المتحدة كما يحضر الأمم المتحدة إلى البرلمانات. وأصرينا طيلة كل هذه المدة على أن العلاقة ينبغي أن تسير باتجاهين. فمن جهة، يحشد الاتحاد البرلماني الدولي هؤلاء البرلمانيين الذين لديهم خبرة عملية في معالجة قضايا محددة ويساعدهم على التفاعل بعضهم مع بعض ومع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن جهة أخرى، تتخذ الأمم المتحدة إجراءات لتحسين فهم ومعرفة أهدافها ومقاصدها، مما يمكن البرلمانيين من العمل كذراع سياسي لها.

أشعر أنني ملزم باغتنام هذه الفرصة لأكرر التزام الاتحاد البرلماني الدولي منهجياً وبالتصميم السياسي اللازم للعمل كل يوم على تعزيز عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، وتشجيع التعليم الرسمي دعماً للسلام الدائم واتخاذ المبادرات لضمان التعايش السلمي على الصعيدين المحلي والعالمي.

الأمن الجماعي اليوم حتمية أخلاقية محددة وحاجة ملحة من جانب شعوبنا، يجب أن نستجيب لها بسرعة